غرفة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

عام الخمسين
YEAR OF THE FIFTIETH
UAE ٥٠

صوت الأعمال

العدد 62. مارس (آذار) 2022

قفزة نوعية في قطاع الصناعة

يتميز القطاع الصناعي في الدولة بقاعدة صلبة، مدعوماً بنمو الصادرات الصناعية، فضلاً عن ارتفاع عدد المصانع الحديثة وتعزيز القيمة الوطنية المضافة

القطاع المالي: بنك أبوظبي الأول يرتقي بعملياته لمواكبة المستقبل. الصفحة 12

الخدمات اللوجستية: موانئ أبوظبي تتطلع إلى المستقبل مع خطط طموحة طويلة الأمد. الصفحة 22

الألعاب الإلكترونية: أبوظبي تمضي في استراتيجيتها لتطوير الألعاب والرياضات الإلكترونية. الصفحة 34

غـرفــة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

منصة رقمية ... لإسعاد المتعاملين
Customer Happiness Digital Platform

24/7

- خـدمـات إلـكـتـرونـية — Online Services
- دليل أبـوظـبـي التـجـاري — Abu Dhabi Commercial Directory
- فـعـالـيـات ومـؤتـمـرات — Events & Conferences
- تـسـجـيـل الـمـوردين — Suppliers Registration
- خـدمـات قـانـونـيـة — Legal Services
- خدمة الوساطة الودية — Amicable Mediation
- خدمة مراجعة العقود — Contracts Review
- خـدمـة الاسـتـشـارات — Consultancy Service
- خدمة الاستعلام عن الرسوم — Service Cost Calculator

www.abudhabichamber.ae

غـرفـة أبـوظـبـي الـرقـمـيـة Abu Dhabi Digital Chamber

مرة أخرى، وبعد مرور شهرين على العام الجديد، تحث دولة الإمارات العربية المتحدة الخطى نحو استراتيجيتها الخاصة بالنمو الذي ينعكس بشكل واضح على قطاع الصناعة، خاصة قطاع الصادرات الصناعية؛ فوفقاً للتقرير السنوي الأول لوزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، بلغت قيمة الصادرات الصناعية لدولة الإمارات 120 مليار درهم، في حين تم تدشين 220 مصنعاً جديداً، ونجح برنامج القيمة الوطنية المضافة في إعادة توجيه حوالي 41 ملياراً و400 مليون درهم من المشتريات والخدمات إلى الاقتصاد الوطني.

وبكونها داعماً بارزاً للبرنامج، تمضي شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) بخطى ثابتة للارتقاء بسمعة العاصمة الإماراتية في المشهد العالمي، حيث حافظت الشركة على سمعتها بوصفها أفضل علامة تجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة للعام الرابع على التوالي، حيث أظهر تقرير «براند فاينانس»، الشركة العالمية المتخصصة في الاستشارات، أن «أدنوك» حققت نمواً في قيمة العلامة التجارية بنسبة 19% لتبلغ 12,8 مليار دولار أميركي، وتصبح أسرع العلامات نمواً ضمن أكبر 10 شركات للنفط والغاز في العالم. علاوةً على ذلك، صنّف تقرير «براند فاينانس» شركة مؤسسة الإمارات للاتصالات (اتصالات)، أقوى علامة اتصالات تجارية في العالم، وبذلك تصبح أولى شركات القطاع التي تحقق هذا الإنجاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتجدر الإشارة أيضاً، إلى أنه خلال الشهر الماضي أطلقت مجموعة اتصالات هويتها التجارية الجديدة تحت مسمى «e&». كما أعلنت المجموعة عن أداء مالي قوي خلال عام 2021 مع تحقيق عوائد بقيمة 9,3 مليارات درهم، وبزيادة نسبتها 3.2%، مقارنة بعام 2020. وإنه لفخر كبير لنا أن نستمر في رؤية الشركات الوطنية تحقق الإنجازات وترفع من سقف التحدي سعياً منها لدعم الرؤية والأهداف الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

في السياق ذاته، فإن رؤية مجموعة موانئ أبوظبي تُعد مثالاً يحتذى للشركات الرائدة في البلاد؛ فقد حققت المجموعة نحو 4 مليارات درهم (1,1 مليار دولار أميركي) العام الحالي من طرح أسهمها في سوق الأوراق المالية سعياً منها لتوسيع عملياتها عالمياً. وفي عام 2021، حققت المجموعة ارتفاعاً في العوائد بنسبة 14%، في حين تضاعف حجم محفظة عملياتها.

ومن الواضح أن المجموعة أيضاً، تمضي بخطى ثابتة نحو تحقيق أهدافها الطموحة خلال العام الحالي.

أما على صعيد القطاع المالي؛ فقد حققت بنوك الدولة نمواً ملحوظاً أيضاً، وقد أعلن بنك أبوظبي الأول عن تحقيق صافي أرباح يصل إلى 12,5 مليار درهم خلال عام 2021، بزيادة تبلغ 19%، مقارنةً بعام 2020. كما شهدت عوائد البنك ارتفاعاً بنسبة 17% لتبلغ 21,7 مليار درهم، أما أصوله فقد تخطت حاجز تريليون درهم، ما يُعد إنجازاً غير مسبوق في تاريخ البنك.

إن هذه الإنجازات ما انفكت تُسهم في الارتقاء بمكانة وسمعة دولة الإمارات العربية المتحدة على وجه العموم، وعاصمتها أبوظبي خاصة، بوصفها مركزاً جاذباً للمستثمرين والشركات الصغيرة والمتوسطة والمواهب. وتأكيداً على ذلك، جاءت الدولة في طليعة الوجهات الأفضل للشركات الناشئة ضمن المؤشر العالمي لريادة الأعمال.

علاوة على ذلك، فإن من شأن قطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية أن يحقق فائدةً كبيرة من الدعم والمبادرات الحكومية الهادفة إلى الارتقاء بقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ فقد جاء إطلاق «أبوظبي للألعاب والرياضات الإلكترونية» في شهر مارس العام الماضي للاستمرار في دعم الشركات العالمية في القطاع والساعية إلى تنمية أعمالها في المجال.

وفي الوقت الذي نستمر فيه بمشاهدة نتائج تنموية مميزة ضمن الاقتصاد المحلي، نولي التغير في المناخ اهتماماً كبيراً، من خلال خفض البصمة الكربونية لمختلف القطاعات العاملة في البلاد، وقد نجحت شركة كهرباء ومياه الإمارات في تحقيق نتائج مبهرة في هذا التوجه مع تقديم خدمات ومرافق كهرباء ومياه تتماشى مع أهداف المبادرة الاستراتيجية للحياد المناخي 2050.

ونحن في غرفة أبوظبي ماضون في استراتيجيتنا الرامية إلى توفير خدمات ذات مستوى عالمي، ما يُسهم في تحقيق أهداف قيادتنا الرشيدة لتطوير الاقتصاد وتمكين التنمية المستقبلية من خلال التعاون مع نظائرنا الدوليين وتوطيد العلاقات الثنائية التجارية والاقتصادية والاستثمارية.

محمد هلال المهيري
مدير عام غرفة أبوظبي

غرفة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

مجلة صوت الأعمال ، مجلة اقتصادية شهرية متخصصة تصدرها موتيفيت ميديا جروب بالنيابة عن غرفة تجارة وصناعة أبوظبي
الإدارة والتحرير، هاتف: 7419 617 2 971+
الإعلان والتسويق، هاتف: 7406 617 2 971+؛ 3414 427 4 971+؛ ص.ب: 662، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
البريد الإلكتروني: mc@adcci.gov.ae | ahmeds@motivate.ae
الموقع الشبكي: www.adcci.gov.ae
للاشتراك السنوي في أبوظبي والخارج: 100 درهم إماراتي أو ما يعادله، إضافة إلى رسوم البريد.

موتيفيت ميديا جروب
أحد إصدارات موتيفيت كونكت

مبنى ميديا ون، مدينة دبي للإعلام، ص.ب 2331، دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 3000 427 4 971+ فاكس: 2261 428 4 971+
connect@motivate.ae; motivatemedia.com

مارس (آذار) 2022

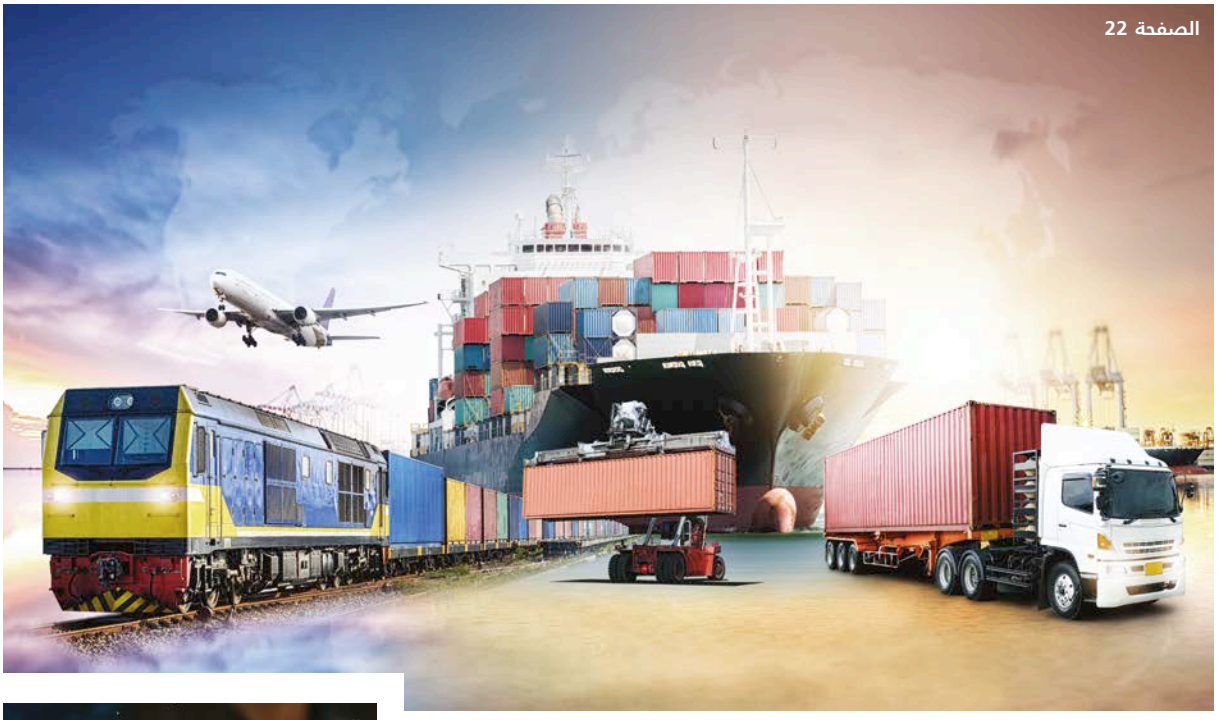

6
قفزة نوعية في قطاع الصناعة
مع مسيرة عام على تدشين وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، نسلط الضوء على أبرز النجاحات التي شهدها قطاع الصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

12
مستقبل قطاع البنوك
عقب تحقيق نتائج مالية مبهرة في عام 2021، يمضي بنك أبوظبي الأول قُدماً في تبنيه تنويع محفظة عملياته بهدف إرساء اللبنات الأساسية لبنك يواكب المستقبل.

16
شركات أبوظبي ترسّخ مكانتها..
في أبوظبي شركتان تتسمان برؤية ثاقبة - «اتصالات» و«أدنوك» - وتنافسان عمالقة الشركات الكبرى في جميع أنحاء العالم

22
إعادة تصوّر مستقبل الخدمات اللوجستية والتجارة عالمياً
موانئ أبوظبي تُعلن عن تحقيق زيادة في إيرادات العام الماضي بنسبة 14% في وقت تشهد محفظة أعمالها نمواً ملحوظاً. في هذا العدد، نسلط الضوء على حجم النمو وجهود موانئ أبوظبي في تنويع وتعزيز أعمالها وشراكاتها الجديدة التي أسهمت في تحقيق هذه النتائج المبهرة.

28
رواد التغيير..
معايير جديدة تضعها دولة الإمارات العربية المتحدة وعاصمتها أبوظبي للكفاءات في قطاع المرافق مع الاستثمار في تبني أحدث التقنيات المتطورة التي تسهم في المحافظة على البيئة.

34
التقدم في مستوى اللعبة
تطور قطاع الألعاب في دولة الإمارات العربية المتحدة وأبوظبي، حيث تحتفي المبادرة المبتكرة «أبوظبي للألعاب والرياضات الإلكترونية» بعامها الأول.

38
الإمارات تتصدر مؤشر ريادة الأعمال
الحصول على المركز الأول ضمن المؤشر العالمي لريادة الأعمال الحديث يعزز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة بوصفها وجهة للشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة الساعية إلى النجاح والنمو.

44
الإمارات وإندونيسيا..
شراكات استراتيجية وطيدة
الإمارات العربية المتحدة تستهدف استثمار 32,7 مليار دولار أميركي في إندونيسيا، حيث أظهرت إحصاءات حديثة تطوراً في العلاقات التجارية الثنائية.

48
الأخبار
أهم أخبار ومشروعات غرفة أبوظبي.

بكل الفخر و الاعتزاز

نرفع أسمى آيات التهاني و التبريكات

إلى مقام صاحب السمو الشيخ

خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس الدولة – حفظه الله

وذلك تقديراً لجهود سموه المبذولة

في رفعة و تقدم و ازدهار دولة الإمارات العربية المتحدة

المستثمر الوطني

The National Investor

Tel: +971 2 619 2300 - Fax: +971 2 619 2380

24th Floor, Sky Tower, Al Reem Island, P.O. Box: 47435, Abu Dhabi, UAE

Email: info@tni.ae I www.tni.ae

قفزة نوعية في قطاع الصناعة

مع مسيرة عام على تدشين وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، نسلط الضوء على أبرز النجاحات التي شهدها قطاع الصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

حظي قطاع الصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة بعام متميز للغاية تُوّج بنمو الصادرات الصناعية، إلى جانب طفرة في عدد المصانع الحديثة، وتعزيز القيمة الوطنية المضافة.

وللمرة الأولى، وصلت الصادرات الصناعية من دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الأسواق الأجنبية إلى ما يقرب من 120 مليار درهم (32,6 مليار دولار أميركي) في نهاية العام الماضي الذي شهد أيضاً، زيادة في عدد المصانع المسجلة لدى وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، حيث وصل إلى 220 مصنعاً. علاوة على ذلك، حقق برنامج القيمة الوطنية المضافة نجاحاً كبيراً، في إعادة توجيه نحو 41 ملياراً و400 مليون درهم من المشتريات والخدمات إلى الاقتصاد الوطني خلال 2021.

وتم استعراض هذه الأرقام في التقرير السنوي الأول لوزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة لعام 2021 في الشهر الماضي. وتركز الوزارة التي تأسست في شهر يوليو عام 2020، على منهج قائم على تعزيز التكنولوجيا المتقدمة لدعم التنمية والتطور في القطاع الصناعي من خلال العديد من البرامج والمبادرات يقطف ثمارها القطاع في الدولة.

في هذا الصدد، يقول معالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة: «تماشياً مع توجيهات القيادة الرشيدة، حققت الوزارة خلال عام واحد من تأسيسها العديد من النتائج الإيجابية الداعمة لنمو القطاع الصناعي الإماراتي، إضافةً إلى تحفيز ريادة الأعمال والابتكار للشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم دورها في الاقتصاد المحلي».

وأشار معاليه إلى أن المصانع الجديدة التي بدأت عملها خلال العام الماضي في الدولة، استفادت بشكل كبير من الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة «مشروع 300 مليار» الهادف إلى رفع إسهامات قطاع الصناعة في إجمالي الناتج المحلي من 133 ملياراً إلى 300 مليار درهم بحلول عام 2031.

وبالتوازي مع ذلك، ارتفع الطلب على المساحات الصناعية بوتيرة سريعة في العاصمة الإماراتية؛ فقد نجح قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة (مدينة خليفة الصناعية وزونزكورب) التابعة لمجموعة موانئ أبوظبي في تأجير أراض متنوعة تصل مساحتها إلى 3 ملايين متر مربع خلال الفترة نفسها، إلى شركات ومؤسسات محلية وإقليمية ودولية خلال عام 2021.

وأوضح عبدالله الهاملي، رئيس قطاع المدن الصناعية والمنطقة الحرة التابعة لمجموعة موانئ أبوظبي، أن زيادة الطلب على الأراضي المخصصة للتأجير في أبوظبي لأغراض تجارية ولوجستية وصناعية تُعد مؤشراً واضحاً على النمو المتواصل لمنظومة الأعمال في الإمارة التي تواصل التطور بدعم من السياسات الحكومية ورؤية قيادتنا الرشيدة الرامية إلى ترسيخ مكانة إمارة أبوظبي لتكون مركزاً صناعياً وتجارياً ولوجستياً عالمياً.

وأضاف الهاملي: «نظراً للموقع الاستراتيجي الذي يتوسط العالم، وعند مفترق الطرق التجارية التي تربط

← معالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة.

↓ في عام 2021، نجح قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة (مدينة خليفة الصناعية وزونزكورب) التابعة لمجموعة موانئ أبوظبي في تأجير أراض متنوعة تصل مساحتها إلى 3 ملايين متر مربع.

الشرق بالغرب، فإن المناطق الصناعية في أبوظبي تشهد تطوراً متسارعاً وتسير بخطى ثابتة على طريق التحول إلى مراكز عالمية لعدد من القطاعات الرئيسة التي تلبي أعمالها احتياجات ما يصل إلى 4,5 مليارات مستهلك في المناطق الجغرافية المجاورة».

ويستمر قطاع المدن الصناعية والمنطقة الحرة في تحقيق نمو مستدام، فعلى صعيد مدينة خليفة الصناعية، تعتزم شركة هيليوس للصناعة استثمار ما يزيد على 3,67 مليارات درهم (مليار دولار أميركي) خلال الأعوام المقبلة في تأسيس منشأة صناعية لإنتاج «الأمونيا الخضراء»، في حين تسعى شركة ليبيديكو الأسترالية إلى استثمار 348 مليون

درهم (95 مليون دولار أميركي) لبناء منشأة صناعية لإنتاج الليثيوم صديقة للبيئة خالية من النفايات تعد الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط.

ووفقاً لمسح أجراه مركز الإحصاء - أبوظبي، استقطب قطاع المدن الصناعية والمنطقة الحرة التابع لمجموعة موانئ أبوظبي استثمارات يصل مجموعها إلى أكثر من 140 مليار درهم.

وقد أبدت الشركات الرائدة في الدولة التزامها بدعم الاقتصاد المحلي عبر الانضمام إلى برنامج القيمة الوطنية المضافة الذي يعمد إلى تشجيع الشركات لشراء منتجات وخدمات وسلع محلية يعمل على توفيرها أكثر من 7300 شركة مشاركة في البرنامج.

← عبدالناصر بن كليان، الرئيس التنفيذي لشركة الإمارات العالمية للألمنيوم.

↓↘ «الإمارات العالمية للألمنيوم» تستهدف مضاعفة إسهاماتها في الاقتصاد المحلي من 20 مليار درهم إلى 40 مليار درهم بحلول عام 2040.

وفي شهر نوفمبر الماضي، انضمت الإمارات العالمية للألمنيوم، أكبر شركة صناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة خارج قطاع النفط والغاز التي توفر منتجاتها من الألمنيوم إلى أكثر من 50 دولة حول العالم، إلى برنامج القيمة الوطنية المضافة، بهدف مضاعفة إسهاماتها في الاقتصاد المحلي من 20 مليار درهم إلى 40 مليار درهم بحلول عام 2040.

وفي عام 2020، أنفقت شركة الإمـارات العالمية للألمنيوم أكثر من 6 مليارات درهم على السلع والخدمات التي يتم إنتاجها محلياً، وهو ما يمثل 45% من إجمالي الإنفاق على مشتريات الشركة.

→ سعادة عمر صوينع السويدي، وكيل وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة.

↓ تعد شركة الاتحاد للقطارات إحدى 13 مؤسسة وشركة وطنية ضخمة تشارك في برنامج القيمة الوطنية المضافة.

يقول عبدالناصر بن كلبان، الرئيس التنفيذي لشركة الإمـارات العالمية للألمنيوم: «إن الانضمام إلى برنامج القيمة الوطنية المضافة يشكل خطوة مهمة في تنمية الاقتصاد الوطني».

وأضاف: «إن تعاوننا مع وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة يأتي في إطار تحقيق أهدافنا المستقبلية الطموحة التي تسهم في الرحلة التطورية لشركتنا ووطننا. وتسهم شركتنا بنحو 1.4% في الاقتصاد المحلي، ونحن نسعى لزيادتها، إذ يمكن لاحتياجات الشركة الخاصة بالسلع والخدمات مساعدة الشركات الإماراتية على النمو، وتحفيز تطوير أنشطة صناعية جديدة من أجل تلبية متطلبات سلسلة التوريد الخاصة بنا».

على نحو متصل، أعلنت شركة الإمـارات العالمية للألمنيوم في شهر فبراير الماضي، عن خطتها في توسعة عملياتها في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتتضمن بناء منشأة لإعادة تدوير الألمنيوم، ومنشأة أخرى لتحويل نفايات المنشأة إلى تربة صالحة للزراعة.

وتشهد الإمارة في الوقت الراهن، دراسة جدوى مشروع إعادة تدوير الألمنيوم المزمع تدشينه بحلول عام 2024 بقدرة إنتاجية تبلغ 150 ألف طن من الألمنيوم سنوياً، حيث يتوقع المعهد الدولي للألمنيوم أن يرتفع الطلب العالمي على الألمنيوم بنسبة تراوح بين 50% ولغاية 80% بحلول عام 2050 مدفوعاً بالالتزامات العالمية بخفض الانبعاثات، إلى جانب تعزيز النمو الاقتصادي.

وبعد خمس سنوات من التعاون في مجالي البحث والتطوير، تعمد شركة الإمارات العالمية للألمنيوم إلى تدشين منشأة لتحويل بقايا البوكسيت، وهي أحد أنواع النفايات الناجمة عن تكرير الألومينا، إلى تربة صالحة للزراعة، حيث يُعتقد أن هذه المنشأة التجريبية هي الأولى من نوعها في العالم.

وعن مشاركة الإمارات العالمية للألمنيوم في برنامج القيمة الوطنية المضافة، يقول سعادة عمر صوينع السويدي، وكيل وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة: «يمثل توقيع مذكرات التفاهم دفعة كبيرة للبرنامج. وتقدم شركة الإمارات العالمية للألمنيوم مساهمة مهمة في الاستراتيجية الصناعية لدولة الإمارات بانضمامها إلى البرنامج، ونتطلع إلى انضمام المزيد من الشركات الوطنية الرائدة إلى برنامج القيمة الوطنية المضافة».

وحتى اليوم، شاركت 13 مؤسسة وشركة وطنية ضخمة في برنامج القيمة الوطنية المضافة، منها شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)، ودائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي، وشركة الدار العقارية، ومؤسسة الإمارات للطاقة النووية، ومبادلة، وشركة الإمارات للاتصالات - اتصالات، وشركة أبوظبي الوطنية للطاقة (طاقة)، وشركة حديد الإمارات، وشركة الاتحاد للقطارات.

جدير بالذكر أن دولة الإمـارات العربية المتحدة بدأت في شهر ديسمبر من العام الماضي، في تطبيق برنامج

↑ مجلس تطوير الصناعة، يناقش خلال اجتماعه الأول في شهر يناير، الأهداف والاستراتيجية الموضوعة لتعزيز استدامة وتنافسية الصناعة الإماراتية.

القيمة الوطنية المضافة على مشتريات الجهات الحكومية الاتحادية كافة، وعددها 45 جهة، بما في ذلك وزارات وهيئات ومؤسسات اتحادية.

في هذا الشأن، يقول سعادة عبدالله الشامسي، الوكيل المساعد لقطاع التنمية الصناعية في وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة: «يسهم البرنامج في إعادة توجيه ما يزيد على 42% من مشتريات وتحويلات المؤسسات الحكومية والشركات الضخمة إلى الاقتصاد الوطني، الأمر الذي سيرفع الطلب على الخدمات والمنتجات الإماراتية من 33 مليار درهم في الوقت الحالي إلى 55 مليار درهم بحلول عام 2025».

وأضاف سعادته: «سيقوم البرنامج برفع الطلب على منتجات وخدمات الشركات الإماراتية، الأمر الذي سيخدم مساعي الترويج لقدراتها واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاع الصناعة في الدولة».

من ناحية أخرى، تهدف مبادرة «مشروع 300 مليار» إلى تقليل اعتماد الإمارات العربية المتحدة على الاستيراد بشكل كبير، ودعم ما يزيد على 13500 شركة في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بحلول عام 2031، علماً أن عدد الشركات الصناعية العاملة في الدولة يزيد على 33 ألف شركة، 95% منها تقريباً شركات صغيرة ومتوسطة.

وتهدف المبادرات التي تطلقها وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة إلى الإسهام في تحقيق أهداف «مشروع 300 مليار»، ومنها برنامج الصناعة 4.0 في الإمارات الهادف إلى تسريع وتيرة تبني التكنولوجيا المتقدمة والمجلس الوطني للبحث والتطوير ومجلس تطوير الصناعة.

وقد سلط مجلس تطوير الصناعة الذي تم تدشينه في شهر ديسمبر من العام الماضي، ضمن اجتماعه الأول في شهر يناير، الضوء على الأهداف والاستراتيجية الموضوعة. وأفاد معالي الدكتور سلطان الجابر الذي يشغل أيضاً منصب رئيس مجلس الإدارة، بأن مجلس تطوير الصناعة يسعى إلى تعزيز التكامل والشراكة بين القطاعات الحكومية الاتحادية والمحلية، وزيادة مشاركة القطاع الخاص، وذلك بهدف تعزيز النمو الصناعي في الدولة خلال المرحلة المقبلة، خاصة في ظل النتائج الإيجابية التي تحققت في العام الأول من تأسيس وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة.

وأضاف معاليه: «يمتلك قطاع الصناعة الإماراتي الكثير من الإمكانات والفرص الواعدة لتحقيق طموحات القيادة الرشيدة، والقيام بدور محوري في تعزيز الاقتصاد الوطني».

ويتزامن الأداء المبهر لقطاع الصناعة والإنجازات المميزة التي حققها في دولة الإمارات العربية المتحدة، مع تقدم الدولة خمس مراتب (من المركز 35 إلى 30) في مؤشر الأداء الصناعي التنافسي الذي يصدر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) وفق تقييم عام 2021، وأشارت وكالة أنباء الإمارات (وام) إلى أن هذا الإنجاز بحد ذاته يعد قفزة نوعية للقطاع في البلاد.

أبرز إنجازات قطاع الصناعة في دولة الإمارات خلال عام 2021

120 مليار درهم
الصادرات الصناعية الإماراتية إلى الأسواق الأجنبية

إعادة توجيه
41 مليار درهم
إلى الاقتصاد الوطني عبر برنامج «القيمة الوطنية المضافة»

إصدار أكثر من
220
رخصة إنتاج صناعي جديدة في الدولة

13
مؤسسة وشركة وطنية كبرى انضمت إلى برنامج «القيمة الوطنية المضافة»

45
جهة حكومية ضمن برنامج «القيمة الوطنية المضافة»

المصدر: وكالة أنباء الإمارات (وام)

مستقبل قطاع البنوك

عقب تحقيق نتائج مالية مبهرة في عام 2021، يمضي بنك أبوظبي الأول قُدماً في تبنيه تنويع محفظة عملياته بهدف إرساء اللبِنات الأساسية لبنك يواكب المستقبل.

تواصل

العاصمة الإماراتية أبوظبي، تحقيق المزيد من النجاحات والنتائج المبهرة، وتمضي قُدماً في تعزيز ريادة المال والأعمال لتحفيز فرص النمو في دولة الإمارات العربية المتحدة، في القطاعات كافة، بما في ذلك القطاع المصرفي.

وأظهرت النتائج المالية لبنك أبوظبي الأول قوة الميزانية العمومية، حيث أعلن البنك عن نتائجه المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. وأفاد البنك بأن المجموعة حققت نتائج قوية، إذ بلغ صافي الأرباح 12,5 مليار درهم، مقارنة مع 10,6 مليارات درهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، ما يشكّل زيادة بنسبة 19%، مقارنة مع عام 2020. إضافة إلى ذلك، شهدت إيرادات المجموعة نمواً بنسبة 17% لتصل إلى 21,7 مليار درهم، في حين بلغ إجمالي الأصول أكثر من تريليون درهم، في إنجاز يعد الأول من نوعه في تاريخ المجموعة.

وفي إشارة إلى مواصلة بنك أبوظبي الأول تحفيز النمو والتطور خلال العام الماضي، يقول سمو الشيخ طحنون بن زايد آل نهيان، مستشار الأمن الوطني، رئيس مجلس إدارة بنك أبوظبي الأول: «لقد حقق بنك أبوظبي الأول أداءً مالياً قوياً، وأحرز تقدماً كبيراً في إرساء أسس راسخة لبنك المستقبل».

EUR /USD
Open at
Lots
MARGIN 59.25 USD
BUY
3,6538
SELL
4,5762
Order
18.73
volume
9.52

في السياق ذاته، أظهر تقرير البنك السنوي أن إجمالي الودائع بلغ 614 ملياراً، وسجّل ارتفاعاً بنسبة 14%، مقارنة بعام 2020، في حين بلغت القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي 410 مليارات بزيادة نسبتها 6%. كما بلغ العائد على السهم الأساسي 1,12 درهم، بارتفاع نسبته 20%، مقارنة بعام 2020.

وعلى ضوء الأداء المالي للبنك، أوصى مجلس إدارة بنك أبوظبي الأول بتوزيع أرباح بقيمة 70 فلساً للسهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 يتم تقسيمها إلى 49 فلساً نقداً و21 فلساً أسهماً.

في هذا الشأن، تقول هناء الرستماني، الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك أبوظبي الأول: «هذا الأداء القوي يعكس وتيرة النمو التي شهدتها أعمالنا الأساسية في ظل تعافي مؤشرات الاقتصاد الكلي، ويؤكد على النتائج الإيجابية لمبادراتنا الاستراتيجية التي تهدف لتحقيق أفضل قيمة، ودفع وتيرة النمو والتطور قدماً».

بشكل عام، ارتفعت الإيرادات من غير الفوائد بنسبة 59% لتصل إلى 10 مليارات درهم، مقارنة بعام 2020. كما أوضح تقرير البنك أن العوائد التجارية المميزة والأداء القوي في الأعمال الخاضعة للرسوم، خاصة القروض والديون وأسواق رأس المال، كانت العامل الرئيس في هذا الأداء المميز.

وأضافت الرستماني: «حققت مجموعة الخدمات المصرفية للاستثمار أداءً استثنائياً هذا العام، حيث قامت المجموعة بطرح وهيكلة عدد من الصفقات البارزة، وأدارت عدداً من عروض الأوراق المالية إلى جانب إدراج عدد من الشركات الجديدة في سوق أبوظبي لـلأوراق المالية. وإضافة إلى الأداء القوي في مجال التداول، أسهم هذا الزخم للأعمال في نمو إيـرادات الخدمات المصرفية للاستثمار حيث بلغ 69%، مقارنة مع العام الماضي».

← هناء الرستماني، الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك أبوظبي الأول.

↓ وفقاً لتقريره المالي السنوي، حقق بنك أبوظبي الأول أداءً مالياً قوياً خلال عام 2021.

يُذكر أن إيرادات العمليات الدولية سجلت نمواً بلغ 26% مدعوماً باستحواذ بنك أبوظبي الأول على بنك عوده مصر.

وفي نظرته الاستشرافية إلى المستقبل، أفاد جيمس بورديت، رئيس الشؤون المالية لمجموعة بنك أبوظبي الأول، بأن تنوع أعمال المجموعة وقوة الميزانية العمومية أسهمت في ترسيخ مكانة المجموعة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وطموحاتها المالية. كما أشار بورديت إلى مواصلة المجموعة التركيز على التوزيع الفعال للسيولة لدعم خطط النمو والتطور المستقبلية، وضمان مواصلة تحقيق عائدات قوية ومستدامة للمساهمين.

وأضاف بورديت: «لا شك أن التوقعات المتفائلة حيال رفع أسعار الفائدة، والتسارع المتوقع لحركة الأنشطة الاقتصادية من شأنها الإسهام في تعزيز أعمال البنك

بشكل كبير، لكننا نتطلع بتفاؤل حذر حيال هذا التعافي، وما يشوبه من مخاطر جراء انتشار متحورات جديدة لفيروس كوفيد - 19، وتقلب الأسواق خلال هذا العام».

وسعياً منه للاستمرار في دعم المتعاملين من الشركات والأعمال التجارية، أطلق بنك أبوظبي الأول بالتعاون مع ماستركارد بطاقة افتراضية للشركات في شهر فبراير الماضي، وتسهم هذه الخطوة في إثراء مجموعة من المنتجات الإلكترونية، حيث توفر هذه البطاقة الجديدة مستويات غير مسبوقة من المرونة والتحكم في إدارة المدفوعات للبائعين، وبديلاً عملياً لطرق الدفع التجارية التقليدية التي تعرضت لضغوط وتحديات كبيرة خلال فترة تفشي جائحة كوفيد - 19.

علاوةً على ذلك، عمد بنك أبوظبي الأول إلى الاستثمار في «Wio»، منصة الخدمات المصرفية الرقمية التي نجحت في استقطاب استثمارات رأسمالية تصل إلى 2,3 مليار درهم، فضلاً عن إسهامات أخرى من جهات مختلفة. ويحظى البنك بحصة 10% من المنصة المزمع تدشينها قريباً في أبوظبي.

وبحسب وكالة أنباء الإمارات (وام)، ستقدم «Wio» للمتعاملين في الدولة خياراً مصرفياً رقمياً متكاملاً، مع منتجات وخدمات يتم تصميمها خصيصاً لتلبية احتياجاتهم بما يتلاءم مع أنماط حياتهم، وذلك تحت إشراف خبراء عالميين في التكنولوجيا المالية، ومحترفين من قطاع البنوك ومتخصصين في قطاع التكنولوجيا. وستُدشّن المنصة قريباً نسخة تجريبية تبدأ عبر تزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة بتجربة تفاعلية ومبتكرة تلبي احتياجات المتعاملين، مع التركيز على الأمن والشفافية وسهولة الحصول على المعلومات المطلوبة.

من جهته، سلط تقرير حديث عن المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، الضوء على مسيرة النمو في القطاع المصرفي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة بين عامي 2011 و2020؛ فعلى مر عقد من الزمان استمرت الودائع المصرفية في البنوك المحلية بالنمو لترتفع من 1,070 مليار درهم في عام 2011 إلى 1,472 مليار درهم في عام 2015 قبل أن تبلغ 1,885 مليار درهم عام 2020.

جوائز وإنجازات

المصدر: بنك أبوظبي الأول

← جيمس بورديت، رئيس الشؤون المالية لمجموعة بنك أبوظبي الأول.

على صعيد متصل، أعلنت مدينة مصدر، الوجهة الرائدة للابتكار، عن توقيع مذكرة تفاهم مع مصرف الإمارات للتنمية مؤخراً، لتدشين مبادرات جديدة تهدف إلى دعم مجتمع الأعمال في أبوظبي ضمن مدينة مصدر، مجمع البحث والتطوير المعتمد الوحيد (مدينة مصدر) الذي يضم تحت مظلته ما يزيد على ألف شركة.

وستعمل مدينة مصدر من خلال موظفيها على تشجيع الشركات على إنجاز أعمالها المصرفية المتعلقة بالتسجيل عبر استخدام تطبيق مصرف الامارات للتنمية، للاستفادة من تجربة المصرف السهلة وخدمات التمويل المخصصة التي يقدمها لمتعاملي المنطقة الحرة في المدينة.

في هذا الشأن يقول عبدالله بالعلاء، المدير التنفيذي لمدينة مصدر: «تعمل مدينة مصدر على رسم ملامح القطاعات المستقبلية المستدامة وتطويرها».

وأضاف بالعلاء: «يهدف هذا التعاون الاستراتيجي إلى تعزيز الابتكار على مستوى الدولة من خلال تسهيل إنجاز العمليات المالية ومواصلة جهودنا لتطوير أحدث التقنيات والابتكارات في مدينة مصدر، إذ تسهم هذه الخطوة في تعزيز قدرة أبوظبي على استقطاب الشركات والمبتكرين من حول العالم واحتضان القطاعات المستقبلية فيها وتطويرها وتنميتها».

من جهته، أصبح سوق أبوظبي العالمي ضمن جهوده المستمرة في بناء اقتصاد تقدمي وأكثر استدامة، أول مركز مالي دولي محايد للكربون، وذلك من خلال موازنة انبعاثات الكربون لعام 2021.

وقد أكد أحمد جاسم الزعابي، رئيس مجلس إدارة سوق أبوظبي العالمي، في كلمته الافتتاحية للدورة الرابعة لملتقى أبوظبي للتمويل المستدام الذي أقيم في شهر يناير مطلع العام الحالي، على أن التزام سوق أبوظبي العالمي تجاه ملتقى أبوظبي للتمويل المستدام، ونظراً لكونه مركز خدمات مالية محايداً للكربون، يتوافق بشكل كامل مع جهوده المستمرة لتوفير منصة مالية مبتكرة ونظام بيئي تقدمي وشامل يدعم التنمية الاقتصادية والنمو المستدام لكل من دولة الإمارات وعاصمتها أبوظبي على المدى الطويل.

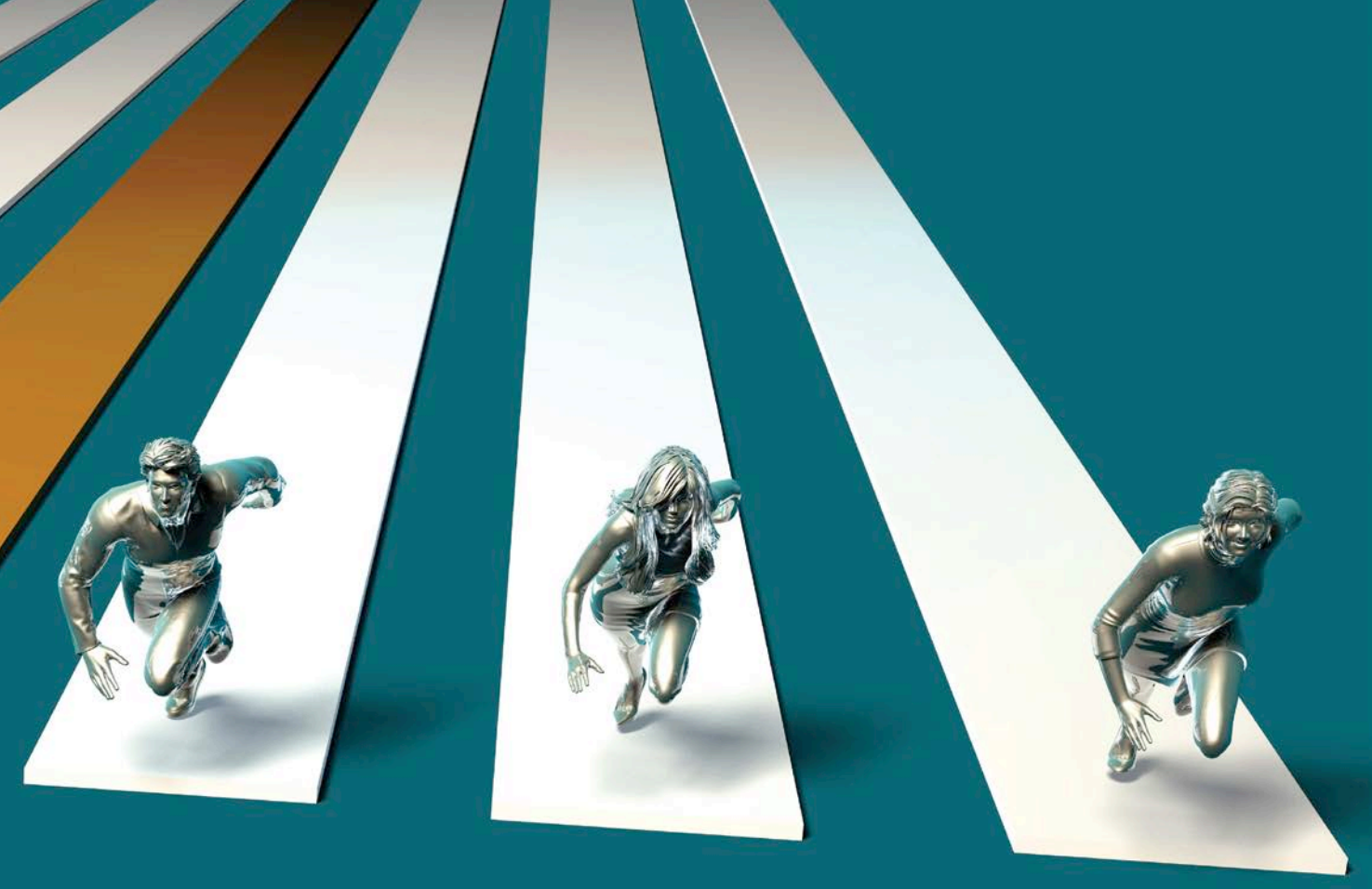

شركات أبوظبي ترسّخ مكانتها..

في أبوظبي شركتان تتسمان برؤية ثاقبة - «اتصالات» و«أدنوك» - وتنافسان عمالقة الشركات الكبرى في جميع أنحاء العالم

اتخذت مؤسسة الإمارات للاتصالات (اتصالات)، ولا تزال، خطوات نوعية عديدة، مدفوعة بالابتكار الهادف إلى تعزيز تجربة المتعاملين والمشاركة بفعالية في تأطير قطاع الاتصالات المستقبلي، خاصة بعد إطلاق شبكة تكنولوجيا الجيل الخامس للاتصالات، لتصبح اليوم أقوى علامة اتصالات تجارية حول العالم، في حين حافظت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) على لقب العلامة التجارية الأكثر قيمة محلياً للعام الرابع على التوالي، وذلك وفق تقرير مؤسسة براند فاينانس للاستشارات العالمية الرائدة، والمتخصصة في مجال تقييم العلامات التجارية والاستشارات الاستراتيجية للشركات.

وقد صنّف تقرير «براند فاينانس جلوبال 500» «اتصالات» التي أعلنت مؤخراً عن هويتها التجارية الجديدة «e&»، على أنها أقوى علامة تجارية في مجال الاتصالات على مستوى العالم، وبذلك تصبح أول علامة تجارية تحقق هذا الإنجاز البارز في قطاع الاتصالات بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

وانطلاقاً من رؤيتها المدفوعة بقيادة المستقبل الرقمي، وعبر محفظة علامتها التجارية التي تزيد قيمتها على 12,5 مليار دولار أميركي، ناهيك عن الاحتفاظ بتصنيف AAA لعلامتها التجارية، فضلاً عن المحافظة على لقب أقوى علامة تجارية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث بلغت مؤشر 89.2 من 100، دخلت «اتصالات» قائمة أقوى 20 علامة تجارية عالمية وحافظت على تصنيفها أقوى علامة تجارية في المنطقة للعام الثاني على التوالي.

وحول الإعلان عن هويتها التجارية الجديدة واستراتيجية التحول لمجموعة تكنولوجية رائدة عالمياً، يقول المهندس حاتم دويدار، الرئيس التنفيذي لـ «e&»: «بالنظر إلى الواقع الجديد وإمكانات الثورة الصناعية الرابعة والتوسع في استخدام شبكة الجيل الخامس (5G)، يمكننا الاستفادة من عملياتنا على نحو أكثر كفاءة وفاعلية، مع تنويع مصادر الإيرادات والتركيز على التخصص للارتقاء بجودة الخدمات وتجربة المتعاملين الشاملة من خلال نموذج أعمالنا الجديدة».

← المهندس حاتم دويدار، الرئيس التنفيذي لمجموعة «e&».

↓ مجموعة اتصالات تتمتع بمحفظة أعمال تزيد قيمتها على 12,5 مليار دولار أميركي.

وأضاف المهندس دويدار: «ستعمل e& على تعزيز القيمة المضافة للمساهمين والمتعاملين على حد سواء، وتحديد فرص النمو الجديدة بشكل مبتكر، والاستمرار في الاستفادة من خبراتها الطويلة في مجال الاتصالات لتحقيق الريادة في الاتصالات والتكنولوجيا، وبناء وتعزيز الشراكات في جميع المجالات، واستكشاف الفرص القادرة على إحداث فرق إيجابي ملموس في حياة العامة».

إلى ذلك، أعلنت مجموعة اتصالات في شهر فبراير الماضي، عن نتائجها السنوية لعام 2021، حيث ارتفعت الإيرادات الموحدة للمجموعة إلى 53,3 مليار درهم، في حين حققت أرباحاً صافية تصل إلى 9,3 مليارات درهم، بزيادة نسبتها 3.2%، مقارنة بعام 2020.

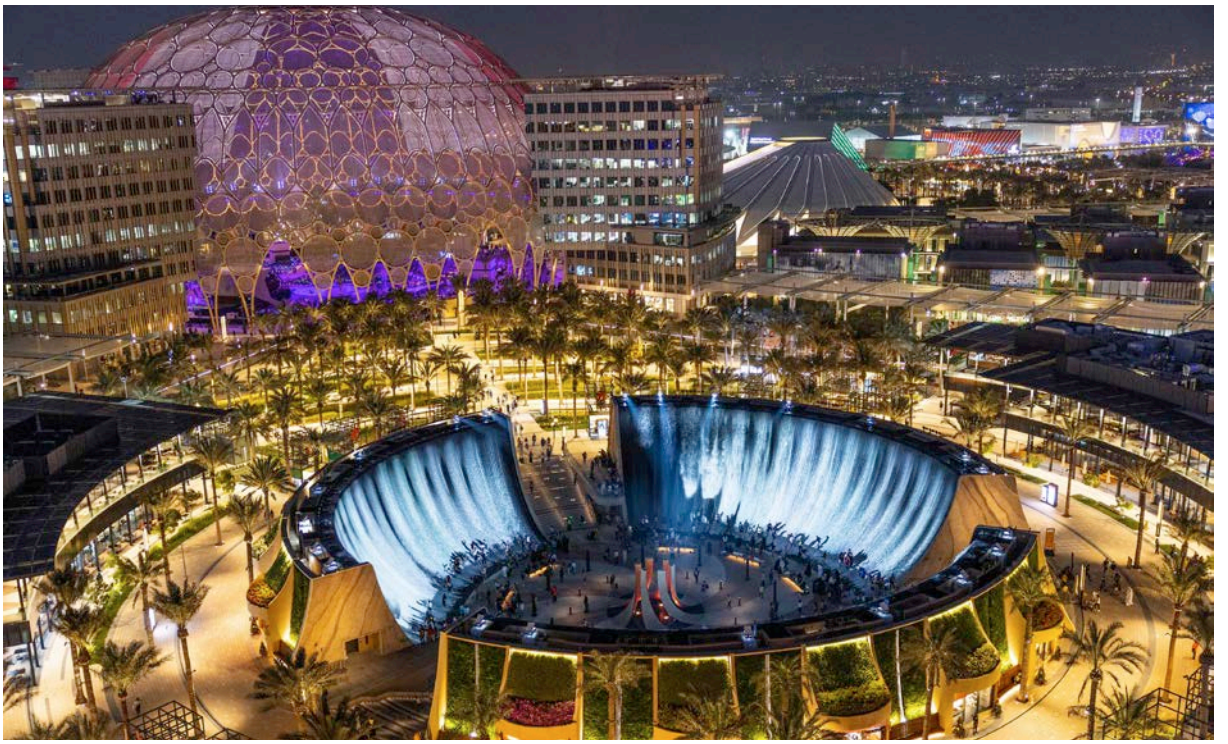

↑ «اتصالات» عَمِدت إلى تشييد شبكة خاصة بمعرض إكسبو 2020، تضم أكثر من 8000 نقطة تتيح الوصول إلى الشبكات اللا سلكية (Wi-Fi) واستخدام ما يقارب 700 كيلومتر من كابلات الألياف الضوئية.

→ ديفيد هاي، الرئيس التنفيذي لوكالة براند فاينانس.

ويتابع المهندس دويدار: «من خلال منهجية عملنا التي تركز على المتعاملين، نواصل سعينا للارتقاء نحو آفاق جديدة عبر الاستثمار في الجيل المقبل من التكنولوجيا المتطورة التي تُثري جودة خدماتنا، وتُسهم في صياغة ملامح المستقبل الرقمي». وأضاف: «منذ تأسيس اتصالات في عام 1976، نعمل في إطار رؤيتنا الطموحة لتأسيس بنية تحتية عالمية المستوى لقطاع الاتصالات، من شأنها الإسهام بدور محوري في دفع عجلة التقدم الاقتصادي».

وتقوم «اتصالات» بـدور محوري في مسيرة التنوع الاقتصادي والتحول الرقمي في دولة الإمـارات العربية المتحدة؛ فبعد الاستثمار بشكل مكثف في البنية التحتية وتطوير إحدى أكثر شبكات الجيل الخامس تطوراً في العالم، وفرت المجموعة للمتعاملين شبكة من شأنها تقديم أعلى سرعة تحميل في العالم، تصل إلى 9,1 جيجابايت في الثانية، أي 30 مرة أسرع من متوسط سرعات شبكة الجيل الرابع.

وأوضحت المجموعة في بيان رسمي لها، أن هذا الإنجاز أسهم في إحـداث تغييرات كبيرة على طبيعة خدمات الاتصالات المقدمة للأفراد والشركات والمجتمع والاقتصاد ككل، فضلاً عن تغيير الطريقة التي نعيش بها حياتنا والأعمال التي نقوم بها. وقد أسهمت استراتيجية «اتصالات» التي تركزت في جوهرها على الابتكار الرقمي وقيادة المستقبل الرقمي لتمكين المجتمعات، في دعم الاستثمارات في القطاع الرقمي لتطوير حلول تقنية حديثة على الشبكة. كما أن استخدام هذه التقنيات في مختلف الصناعات والقطاعات يختصر الطريق الى التحول الرقمي في دولة الإمـارات العربية المتحدة، الأمر الذي من شأنه دفع الدولة إلى مصافي الدول المتقدمة من حيث جاهزية شبكاتها للجيل القادم من تقنيات الهاتف المحمول.

يُذكر أن «اتصالات» عمدت إلى تشييد شبكة خاصة بمعرض إكسبو 2020، تضم ما يزيد على 8000 نقطة وصول إلى الشبكات اللا سلكية (Wi-Fi) و8500 نقطة وصول للهاتف المتحرك واستخدام ما يقارب 700 كيلومتر من كابلات الألياف الضوئية.

وأفاد تقرير لمؤسسة براند فاينانس جلوبال 500، بأن معرض إكسبو 2020 قد شكّل منصة لمجموعة اتصالات لترسيخ مكانتها مُمكّناً استراتيجياً لمسيرة التحول الرقمي في الدولة، وأسهمت هذه الفرصة في ارتفاع مؤشر قوة

العلامة بنحو 1.8 نقطة، ما مكّنها من منافسة أقوى 20 علامة تجارية عالمية وتبوّئها المركز الـ 18 لتصبح أقوى علامة تجارية في مجال الاتصالات على مستوى العالم.

من جانبه، أوضح ديفيد هاي، الرئيس التنفيذي لوكالة «براند فاينانس» أن المجموعة تمضي على الطريق الصحيح لتحقيق التنمية المستقبلية.

وتأكيداً على ذلك، تسعى «اتصالات» إلى تحقيق إنجازات منقطعة النظير في قطاع التكنولوجيا المالية، حيث استحوذت على حصة بنسبة 25% في المنصة المصرفية الرقمية الجديدة «Wio»؛ ففي شهر فبراير الماضي، نالت «Wio» الموافقة المبدئية من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لتزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة بتجربة تفاعلية ومبتكرة تلبي احتياجات المتعاملين، مع التركيز على الأمن والشفافية وسهولة الحصول على المعلومات المطلوبة.

بدوره يقول خليفة حسن الشامسي، الرئيس التنفيذي لـ «اتصالات - الخدمات الرقمية للأفرد»: «استناداً إلى محفظة التكنولوجيا المالية لدينا، تُمثل الشراكة في Wio جزءاً من استراتيجيتنا الهادفة إلى تلبية متطلبات المستهلكين المتزايدة، من خلال منتجات وخدمات شاملة تُعزز تجاربهم الرقمية اليومية».

في السياق ذاته، صنف تقرير «براند فاينانس جلوبال 500» شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)، العلامة التجارية الأكثر قيمة في دولة الإمارات العربية المتحدة للعام الرابع على التوالي، وثاني أكثر علامة تجارية قيمةً ضمن العلامات التجارية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتم تقييم علامة «أدنوك» التجارية بقيمة 12,76 مليار دولار أميركي، ما يعني نمواً بواقع 174% منذ عام 2017.

وأوضح التقرير أن شركة بترول أبوظبي الوطنية تُعد إحدى الشركات القليلة في القطاع التي شهدت ارتفاعاً في مؤشر قوة العلامة بواقع يزيد على نقطتين، ما يعكس سمعتها المرموقة وثقة المستثمرين الدوليين وأصحاب المصالح في الشركة.

← معالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك).

↓ 25% هي حصة «اتصالات» في منصة «Wio» المصرفية الرقمية الجديدة.

وسلط التقرير الضوء أيضاً، على ارتفاع مخزون «أدنوك» الوطني بما يصل إلى 4 مليارات برميل من النفط و16 تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي. كما أشار إلى رفع النفقات الرأسمالية بواقع 5 مليارات دولار لتصل إلى 127 مليار دولار أميركي، فضلاً عن مساعيها لدعم عملياتها البتروكيماوية وغيرها من الصناعات.

وبحسب التقرير فإنه نظراً للمستقبل وتماشياً مع المبادرة الاستراتيجية لتحقيق «الحياد المناخي» بحلول 2050 التي وضعتها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، تستمر «أدنوك» في التزامها للتحول في قطاع الطاقة، فضلاً عن تبني شراكات استراتيجية مع «طاقة» و«مبادلة» تهدف إلى تطوير موارد الطاقة المستدامة، إلى جانب الإعلان عن خططها في تطوير مشروع الأمونيا الزرقاء.

وبعد إصدار تقرير براند فاينانس جلوبال 500 لعام 2022، أعلنت «أدنوك» عن اكتشاف موارد من الغاز الطبيعي في المنطقة البحرية الواقعة قبالة سواحل إمارة أبوظبي تراوح بين 1.5 و2 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز الخام، وذلك وفقاً للنتائج المبدئية التي تم الحصول عليها من أول بئر استكشافية في منطقة الامتياز البحري 2. وفي شهر ديسمبر العام الماضي، أعلنت المجموعة أيضاً عن اكتشاف مكمن للنفط يقدر بمليار برميل في منطقة الامتياز البحري 4.

إلى ذلك، صنفت «براند فاينانس» سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم الرئيس الأعلى والرئيس التنفيذي لطيران الإمارات في المرتبة الأولى بين الرؤساء التنفيذيين لشركات الطيران، والمرتبة الـ 34 عالمياً، بينما صنفت معالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك»، في المرتبة الأولى بوصفه أفضل الرؤساء التنفيذيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمركز الـ 15 على مستوى العالم. كما تبوأ الجابر المركز الأول بوصفه أفضل الرؤساء التنفيذيين في قطاع النفط والغاز على مستوى العالم للسنة الثانية على التوالي، فيما حل المهندس حاتم دويدار، الرئيس التنفيذي لمجموعة اتصالات في المرتبة 79 ضمن قائمة أفضل 100 رئيس تنفيذي لأقوى العلامات التجارية في العالم.

واختتم التقرير بيانه مشيراً إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة، بشكل عام، قدمت نتائج مبهرة في مؤشر دعم العلامة التجارية لعام 2022.

↑↙ «أدنوك» تمضي قُدماً في تعزيز كفاءة عملياتها بمجال النفط والصناعات البتروكيماوية.

إعادة تصوّر مستقبل الخدمات اللوجستية والتجارة عالمياً

موانئ أبوظبي تُعلن عن تحقيق زيادة في إيرادات العام الماضي بنسبة 14% في وقت تشهد محفظة أعمالها نمواً ملحوظاً. في هذا العدد من مجلة صوت الأعمال، نسلط الضوء على حجم النمو وجهود موانئ أبوظبي في تنويع وتعزيز أعمالها وشراكاتها الجديدة التي أسهمت في تحقيق هذه النتائج المبهرة.

سجلت مجموعة موانئ أبوظبي، في إطار سعيها لإعادة تصور مستقبل قطاع التجارة العالمية والخدمات اللوجستية، نمواً قوياً خلال العام الماضي، مدفوعاً بتبني المجموعة لثقافة الابتكار وعدد من الشراكات الاستراتيجية الرئيسة مع شركات عالمية، حيث ارتفعت عائداتها بنسبة 14% ونمت أرباحها إلى أكثر من الضعف.

وأظهرت البيانات المالية الأولية غير المدققة عن تحقيق عائدات بلغت 3,9 مليارات درهم، مقارنةً بـ 3,4 مليارات درهم عام 2020. في حين شهدت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك زيادة خلال عام 2021 لتصل إلى 1,6 مليار درهم بزيادة عن الرقم المسجل في عام 2020 والبالغ 1,5 مليار درهم. ووصل صافي الأرباح إلى 845 مليون درهم في عام 2021 ليسجل نمواً بنسبة 112.8%، مقارنة بـ 397 مليون درهم في عام 2020.

علاوةً على ذلك، سجلت الأحجام التي ناولتها مجموعة موانئ أبوظبي في عام 2021 مستويات قياسية بلغت 45 مليون طن، بزيادة 30 مليون طن مقارنة بعام 2020، أما على صعيد أعمال مناولة الحاويات فقد سجلت الأحجام نمواً ملحوظاً، حيث بلغت 3,4 ملايين حاوية نمطية خلال عام 2021 وهي تزيد على الرقم السابق المسجل في عام 2020 الذي وصل إلى 3,2 ملايين حاوية نمطية.

في السياق ذاته، نجحت المناطق الصناعية التابعة لقطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة في تأجير أراض متنوعة بلغت مساحتها 3 ملايين متر مربع خلال الفترة نفسها، لتصل إلى 1500 شركة شملت أسماء من عمالقة قطاع الصناعة في العالم، حيث تدير المجموعة نحو 55% من المناطق الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

← فلاح محمد الأحبابي، رئيس مجلس إدارة مجموعة موانئ أبوظبي.

↓ مجموعة موانئ أبوظبي نجحت في تحقيق أداء قوي تُوّج بالنمو خلال عام 2021.

ومع حصول المجموعة على تصنيف (A+) مع نظرة مستقبلية مستقرة من قِبَل وكالتي «إس آند بي» و«فيتش» في عام 2021، بلغت قيمة أصولها كما في 31 ديسمبر 2021 إلى 28,5 مليار درهم، في حين ارتفعت أسهم رأس المال إلى 10,7 مليارات درهم.

وتعقيباً على هذا الأداء المالي المبهر، يقول فلاح محمد الأحبابي، رئيس مجلس إدارة مجموعة موانئ أبوظبي: «بدأت المجموعة عام 2021 برؤية واضحة ترمي إلى تحقيق نمو استراتيجي والارتقاء بالأداء والازدهار الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة عموماً ولإمارة أبوظبي خاصة إلى مستويات أعلى».

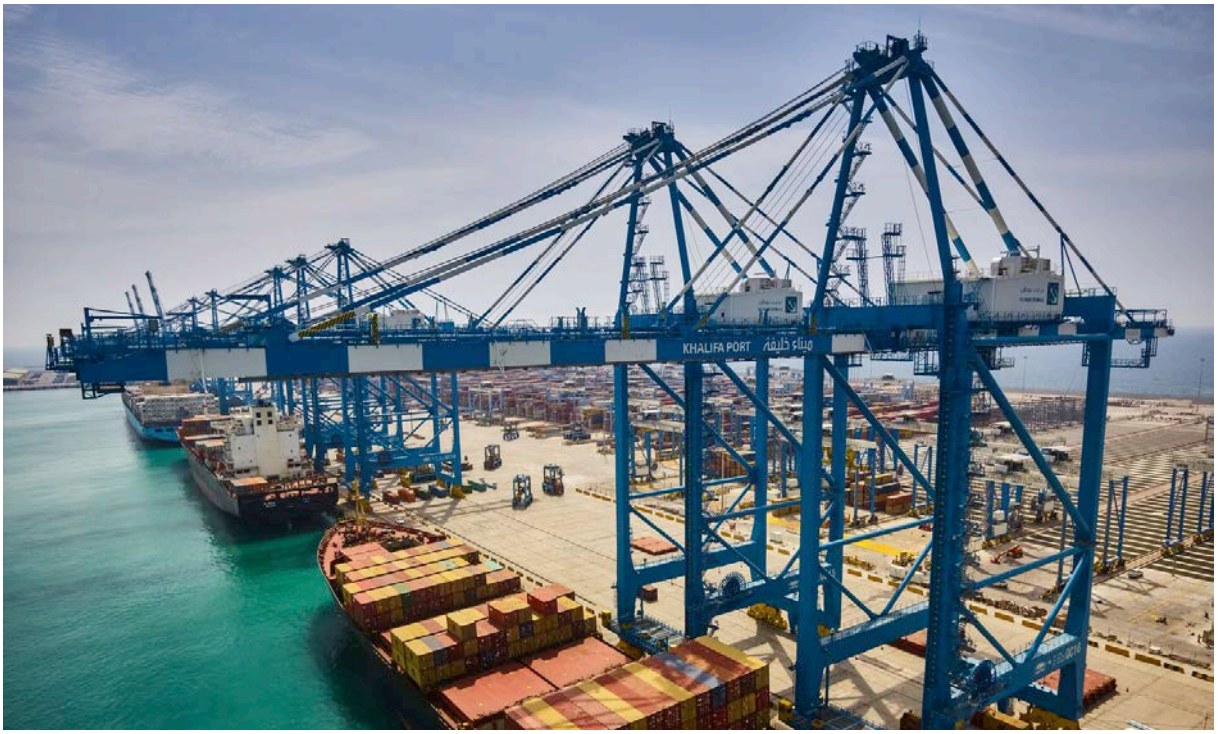

وأضاف الأحبابي: «حرصنا خلال عام 2021 على إبرام شراكات استراتيجية راسخة وتنفيذ مشروعات طموحة على امتداد قطاعات أعمالنا وأصولنا بما يتماشى مع الرؤية بعيدة المدى لقيادتنا الرشيدة، الأمر الذي أسهم في توسيع نطاق حضورنا على خريطة التجارة والصناعة في المنطقة».

بدوره، أوضح الكابتن محمد جمعة الشامسي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمجموعة موانئ أبوظبي إلى أن المجموعة سجلت نمواً كبيراً خلال عام 2021 بفضل الأداء المتميز الذي حققته أعمال المجموعة. كما واصلت الموانئ والمدن الاقتصادية التابعة لها تحقيق عائدات ممتازة، في حين أن توسيع الخدمات اللوجستية ونمو أعمال الشحن كان له أثر كبير في زيادة العائدات.

مما لا شك فيه أن موانئ أبوظبي العالمية دخلت في العديد من الشراكات الاستراتيجية عام 2021، أبرزها اتفاقية امتياز مدتها 35 عاماً مع «سي إم إيه سي جي إم» المجموعة الفرنسية الرائدة لإنشاء محطة حاويات جديدة في ميناء خليفة باستثمار يبلغ 570 مليون درهم.

إلى ذلك، ستوفر هذه المحطة التي تشهد في الوقت الراهن عمليات تطوير، والتي تتمتع بقدرة استيعابية سنوية تبلغ 1,8 مليون حاوية نمطية، لمجموعة «سي إم إيه سي جي إم» مركزاً إقليمياً جديداً يتيح لها تطوير الخدمات التي تقدمها على الخطوط التي تربط بين أبوظبي من جهة، وجنوب وغرب آسيا وشرق أفريقيا وأوروبا ومنطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط وشبه القارة الهندية من جهة أخرى.

وستتم إدارة المنشأة بوصفها مشروعاً مشتركاً بين «سي إم إيه تيرمينالز» الشركة التابعة لمجموعة سي إم إيه سي جي إم، بحصة تبلغ 70%، ومجموعة موانئ أبوظبي بحصة تبلغ 30%، ومن المقرر إتمام المحطة في عام 2024.

في هذا الصدد، يقول الأحبابي: «إن هذا الاتفاق المتميز مع مجموعة سي إم إيه سي جي إم يأتي ثمرة للجهود الدؤوبة التي نبذلها، ويسهم في تنشيط حركة التجارة والتطوير الصناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها. كما نتوقع أن تسهم الطاقة الاستيعابية للمحطة الجديدة والطرق التجارية الإضافية التي سيتم فتحها مع عدد من الموانئ الرائدة في العالم، في استقطاب الاستثمارات إلى منظومة الأعمال المحلية ومناطقنا الصناعية، وتسريع تطوير عدد من القطاعات الرئيسية من ضمنها التصنيع والخدمات اللوجستية، بالإضافة إلى زيادة الطلب على القوى العاملة».

↑ «موانئ أبوظبي» توقع اتفاقية امتياز مدتها 35 عاماً مع «سي إم إيه سي جي إم » المجموعة الفرنسية الرائدة لإنشاء محطة حاويات جديدة في ميناء خليفة باستثمار يبلغ 570 مليون درهم.

↖ مجموعة موانئ أبوظبي وشركة تطوير العقبة، توقعان اتفاقية لتطوير الخدمات اللوجستية والنقل والبنية التحتية الرقمية في منظومة عمليات موانئ العقبة.

وأضاف: «كذلك ستساعد هذه الاتفاقية في تحقيق خطتنا الطموحة طويلة الأمد والرامية إلى جعل مجموعة موانئ أبوظبي من ضمن أول 10 مشغلين عالميين للموانئ والمناطق الصناعية واللوجستية، وذلك عبر تحسين قدراتنا والتوسع في منطقة الشرق الأوسط والعالم. كما نتوقع أن يسهم هذا المشروع المشترك خلال الأعوام الخمسة المقبلة في تطوير أعمال مدينة خليفة الصناعية، ويقدم إضافة ملموسة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة».

ويقول رودولف سعادة، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة سي إم إيه سي جي إم: «يشكل هذا المشروع الطموح الذي نطلقه مع مجموعة موانئ أبوظبي علامة فارقة في مسيرتنا لتحقيق استراتيجية تطوير أعمالها في المنطقة».

وضمن مساعيها لدعم قطاع السياحة في المملكة الأردنية الهاشمية، تم إبرام اتفاقية في نهاية العام الماضي بين موانئ أبوظبي وشركة تطوير العقبة، بهدف تطويرمشروع منطقة مرسى زايد في العقبة لاستقبال السفن السياحية العابرة للبحر الأحمر، حيث يُعد المرسى التابع لموانئ أبوظبي الأول من نوعه خارج دولة الإمارات العربية المتحدة.

في هذا الصدد، أشار الكابتن محمد جمعة الشامسي، إلى أن إنشاء وتشغيل محطة السفن السياحية الجديدة في مرسى زايد يشكّل إنجازاً كبيراً لقطاع السياحة والرحلات البحرية المتنامي في المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، وهو الأول ضمن سلسلة مشروعات تطويرية تعتزم موانئ أبوظبي تنفيذها مستقبلاً.

إضافة إلى ذلك، تسعى موانئ أبوظبي إلى دعم قطاع الخدمات اللوجستية والنقل والبنية التحتية الرقمية في منظومة عمليات موانئ العقبة، تهدف إلى تسريع العمليات المتعلقة بجودة الأعمال والارتقاء بمستويات التبادل التجاري في الأردن.

وأفاد الشامسي بأن هذه الشراكة تُسهم في تعزيز استدامة النمو الاقتصادي من خلال تطوير مشروعات البنية التحتية المتكاملة الخاصة بالنقل والخدمات اللوجستية والسياحة في المملكة.

بدوره يقول الرئيس التنفيذي لشركة تطوير العقبة، حسين الصفدي: «لمواكبة تسارع تطور الرقمنة في قطاع النقل والخدمات اللوجستية، فإننا واثقون، وبالتعاون مع مجموعة موانئ أبوظبي وبوابة المقطع، من قدرتنا على تحسين الأنظمة الرقمية المستخدمة لتقديم أفضل الخدمات ضمن أفضل المعايير الدولية لمستخدمي الموانئ في العقبة والارتقاء بها».

على نحو متصل، وإسهاماً منها لتعزيز العلاقات التجارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وتركيا، وقّعت موانئ أبوظبي اتفاقية شراكة استراتيجية مع صندوق الثروة السيادي التركي لاستطلاع الفرص الاستثمارية لتطوير وتشغيل الموانئ وتنسيق الجهود المشتركة لدراسة عدد من المشروعات الاستثمارية في قطاع الخدمات اللوجستية في تركيا.

وتشير الجهود التنموية لموانئ أبوظبي إلى استمرارية نمو العمليات في المجموعة خلال العام الحالي؛ ففي شهر يناير الماضي استحوذت المجموعة على 22.32% من أسهم شركة الخدمات اللوجستية أرامكس ش.م.ع (أرامكس)، و10% من شركة الجرافات البحرية الوطنية ش.م.ع التي تبلغ قيمتها السوقية مجتمعة ما يقارب 2,4 مليار درهم.

← أحمد محمد النقبي الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات للتنمية، وعبدالله الهاملي رئيس قطاع المدن الصناعية والمنطقة الحرة – مجموعة موانئ أبوظبي، خلال توقيع مذكرة تفاهم، يوفر بموجبها المصرف حلولاً مالية مبتكرة للصناعيين في كل من «كيزاد» و«زونزكورب».

كما حققت شركة الجرافات البحرية المتخصصة في الهندسة والمشتريات والتشييد بقطاع النفط والغاز والخدمات البحرية، أرباحاً قياسية خلال العام 2021 ووصل صافي أرباحها إلى مليار درهم، بنسبة ارتفعت بمقدار 8 أضعاف.

من جهتها، تعتزم شركة الطاقة المتكاملة الإيطالية الرائدة عالمياً، «إيني أبوظبي»، تأسيس قاعدة لوجستية بحرية تدعم عمليات الحفر البحرية الخاصة بالشركة في منطقة الظفرة. في حين يلتزم مصرف الإمارات للتنمية بدعم قطاع الصناعة في قطاع المدن الصناعية والمنطقة الحرة التابع لمجموعة موانئ أبوظبي وإمارة أبوظبي والدولة بشكل عام.

ومن أبرز أحداث المجموعة في فبراير الماضي، عندما قرع رؤساء موانئ أبوظبي جرس افتتاح جلسة التداول في سوق أبوظبي للأوراق المالية بعد نجاح المجموعة في وقت سابق للإدراج في استقطاب 4 مليارات درهم فقط خلال الإصدار الأولي.

يقول الشامسي: «خلال مواصلتنا بناء المعرفة والخبرات اللازمة للمضي بمجموعتنا إلى مستويات أعلى وتوظيف عائدات الإصدار الأولي البالغة 4 مليارات درهم من الإصدار الأولي السابق لإدراج أسهمها هذا الشهر، فإننا واثقون من أن المجموعة في موقع مثالي يتيح لها تسريع

↓ مجموعة موانئ أبوظبي تستهدف تطوير محطة سفن في مرسى زايد بمدينة العقبة في الأردن.

خطط التوسع المحلي والعالمي خلال العام الجاري وما بعده، وإحداث أثر ملموس على امتداد طيف واسع من القطاعات».

وعلى صعيد القطاع، نجح معرض بريك بلك الشرق الأوسط، أحد أبرز الأحداث المتخصصة بنقل البضائع السائبة وشحن المعدات الضخمة في منطقة الشرق الأوسط، الذي أقيم في شهر يناير الماضي، في استقطاب آلاف رواد الأسواق وخبراء القطاع.

تقول سعادة المهندسة حصة آل مالك، مستشار الوزير لشؤون النقل البحري في وزارة الطاقة والبنية التحتية: «يسهم قطاع النقل البحري على نحو كبير في اقتصاد الإمارات العربية المتحدة، وهو يُعد من أكثر القطاعات الواعدة في الدولة وسيحتفظ بهذه المكانة الرائدة محلياً ودولياً».

وأضافت: «يعود الفضل في نجاحنا بدولة الإمارات العربية المتحدة إلى البنية التحتية المتطورة لموانئنا وإلى الاستثمارات الكبيرة للعديد من المؤسسات والشركات الرائدة وتبني أحدث ما توصلت إليه التقنيات المتقدمة».

↑ رؤساء موانئ أبوظبي خلال قرع جرس افتتاح جلسة التداول في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

← سحر راستي، أول قبطان بحري إماراتية.

↓ تمكين المرأة في قطاع الخدمات اللوجستية أحد المحاور المهمة التي ركز عليها معرض بريك بلك الشرق الأوسط 2022.

على نحو متصل، شكّل تمكين المرأة في القطاع محور تركيزخلال العام الحالي، حيث تناولت أبرز سيدات الأعمال مسيراتهن نحو القمة وقصصهن الملهمة لأجيال سيدات الأعمال المستقبليات.

وأوضحت حصة آل مالك: «يهيمن الرجال في الغالب على قطاع الشحن البحري ونقل البضائع السائبة لكن مع ذلك نساء عدة نجحن في دخول هذا المجال، وتدرجن فيه حتى وصلن إلى مناصب قيادية أو بدأن مشروعاتهن الخاصة».

وانطلاقاً من بدايات مسيرتها المهنية بمنصب مساعد إداري في موانئ أبوظبي، أصبحت سحر راستي أول قبطان لسفن إماراتية تعمل في المجال الميداني، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة أس جي آر جروب.

تقول راستي: «الحمد لله ألهمت تجربتي الكثير من الفتيات، حيث التحقت أكثر من 35 طالبة حديثاً بالأكاديمية العربية لتكنولوجيا العلوم والنقل البحري، وهناك تواصل مستمر ودائم معهن»، حيث تسعى الأكاديمية إلى تكوين كادر إماراتي يدرك أهمية هذه الصناعة.

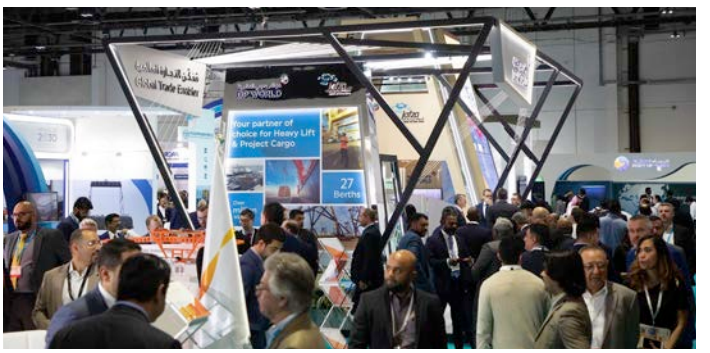

رواد التغيير..

دولة الإمارات العربية المتحدة وعاصمتها أبوظبي، تضع معايير جديدة للكفاءات في قطاع المرافق مع الاستثمار في تبني أحدث التقنيات المتطورة التي تسهم في المحافظة على البيئة.

تتزايد وتيرة التغيير في المناخ على كوكب الأرض، نتيجة للتطور الحضاري والتجاري والصناعي ونمو عدد السكان، نتيجة لذلك تبرز الحاجة إلى التعامل مع عدد من التحديات لتذليل الصعاب والحد من البصمة الكربونية حول العالم ككل.

وتتبنى شركات إدارة المرافق في دولة الإمارات العربية المتحدة نهجاً مستداماً لمواجهة هذه التحديات، فضلاً عن تقديم حلول متكاملة، وفي طليعتها شركة مياه وكهرباء الإمارات التابعة لمؤسسة أبوظبي للطاقة، حيث تقود عمليات التخطيط والتنبؤ وشراء وتوريد المياه والكهرباء في العاصمة الإماراتية وخارجها، وقد أثمرت جهودها الحثيثة في توريد الخدمات عالية الجودة بالتوافق مع المبادرة الاستراتيجية للحياد المناخي 2050.

وتوفر هذه المبادرة التي تم الإعلان عنها في شهر أكتوبر من العام الماضي، فرصاً جديدة للتنمية المستدامة الرامية إلى خفض الانبعاثات والحياد المناخي بحلول 2050، وتُعد الإمارات العربية المتحدة أول دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعلن عن هدفها لتحقيق الحياد المناخي.

يقول عثمان آل علي، الرئيس التنفيذي لشركة مياه وكهرباء الإمارات: «إن قطاع الكهرباء والمياه يقوم بدور مهم على صعيد إزالة الكربون في قطاع الطاقة».

وأضاف آل علي: «في إطار دعم أهداف المبادرة الاستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي 2050، نتوقع خفض الانبعاثات الكربونية من محطاتنا بنحو 50% بحلول عام 2025 نتيجة التحول نحو إنتاج أكثر استدامة للمياه والكهرباء».

تُعد محطة الطويلة لتحلية المياه الأفضل في العالم من حيث كفاءة التكاليف واستهلاك الطاقة، ومن المتوقع أن تُحدث هذه المحطة، طفرة في عمليات توريد المياه بالإمارة، ومن شأنها أن تُسهم في توفير المياه لما يزيد على 350 ألف منزل.

وذكرت الشركة أن المحطة ستبدأ الإنتاج الأولي لتوفير 100 مليون جالون من المياه الصالحة للشرب يومياً خلال الربع الأول من العام الحالي، حتى تصل إلى طاقتها

↓ محطة الطويلة لتحلية المياه التابعة لـ «طاقة».

«إن قطاع الكهرباء والمياه يقوم بدور مهم على صعيد إزالة الكربون في قطاع الطاقة. وفي إطار دعم أهداف المبادرة الاستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي 2050، نتوقع خفض الانبعاثات الكربونية من محطاتنا بنحو 50% بحلول عام 2025 نتيجة التحول نحو إنتاج أكثر استدامة للمياه والكهرباء».

عثمان آل علي،
الرئيس التنفيذي لشركة مياه وكهرباء الإمارات

↑↓ محطة نور أبوظبي تُعد أكبر محطة للطاقة الشمسية في موقع واحد على الصعيد العالمي.

الإنتاجية الكاملة بحلول نهاية العام الحالي وتوفير 200 مليون جالون من المياه يومياً.

يُذكر أن محطة الطويلة لتحلية المياه أكبر بنسبة 44% من أكبر محطة حالية لتحلية المياه بالتناضح العكسي في العالم لتحلية مياه البحر، ما يجعلها المحطة الأكبر من نوعها في العالم.

ومع اقتراب بدء الأعمال التجارية لمحطة الطويلة، تقوم شركة مياه وكهرباء الإمارات على تطوير مشروعين آخرين لتحلية المياه، هما مشروع محطة المرفأ M2 لتحلية المياه بتقنية التناضح العكسي ومشروع محطة الشويهات S4، اللذان سيوفران ما يراوح بين 70 و80 مليون جالون من المياه يومياً على التوالي.

على نحو متصل، تشرف شركة مياه وكهرباء الإمارات على عدد من مشروعات توليد الطاقة الرئيسة في العاصمة، ومنها محطة نور أبوظبي للطاقة الشمسية ومحطة الظفرة للطاقة الشمسية الكهروضوئية، حيث يبرز دور المحطتين في الحد من البصمة الكربونية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

فقد أسهمت محطة نور أبوظبي بإنتاج ما يصل إلى 1,2 جيجاواط من الطاقة الكهربائية من 3,2 ملايين لوح شمسي وخفض الانبعاثات الكربونية السنوية لأبوظبي بما يصل إلى مليون طن متري، أي ما يعادل إزالة 200 ألف مركبة عن الطرق.

في السياق ذاته، من المتوقع أن تتفوق محطة الظفرة على محطة نور أبوظبي لتصبح أكبر محطة للطاقة الشمسية في موقع واحد عند دخولها حيّز التشغيل، حيث ستضم ما يقارب 4 ملايين لوح شمسي بقدرة إنتاجية تبلغ 2 جيجاواط. وسوف تُسهم في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بما يصل إلى 2,4 مليون طن متري سنوياً، أي ما يعادل إزالة 470 ألف مركبة عن الطرق.

→ جريج فيور، الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والاستدامة في الدار العقارية.

↓ «الدار العقارية» وقّعت مؤخراً اتفاقية للطاقة النظيفة مع شركة مياه وكهرباء الإمارات.

من جهتها، تعد «الدار العقارية» نموذجاً آخر يُحتذى في قطاع العقار، بعد عقدها اتفاقية مع شركة مياه وكهرباء الإمارات لتخطيط وشراء وإمداد المياه والكهرباء في جميع أنحاء الدولة. وبموجب هذه الاتفاقية، ستزوّد شركة مياه وكهرباء الإمارات جميع الأصول التشغيلية خلال السنوات الخمس المقبلة في خطوة تهدف إلى التشجيع على اعتماد حلول الطاقة النظيفة والتوسع في إجراءات عزل الكربون في القطاع العقاري.

يقول جريج فيور، الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والاستدامة في الدار العقارية: «الآن هو الوقت الأمثل حتى تُدرك الشركات الأثر الكبير للأصول العقارية على البيئة».

وأضاف: «إذا نظرنا إلى الانبعاثات الصادرة عن العمليات التشغيلية وعمليات مواد البناء، فإن المباني اليوم مسؤولة عن 37% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم. ومن الواضح أن المباني المستدامة هي واحدة من أكثر الوسائل فعالية لمواجهة هذا التحدي العالمي، ونحن فخورون باتخاذ هذه الخطوة المهمة مع شركائنا».

إلى ذلك، شكّلت قدرة محطات براكة للطاقة النووية السلمية التي تقع في منطقة الظفرة بأبوظبي، على الحد من كمية أكبر للانبعاثات الكربونية مما كان متوقعاً، قفزة نوعية لجهود دولة الإمارات العربية المتحدة في تنويع مصادر الطاقة المتجددة.

وهكذا برزت الطاقة النووية خياراً أمثل لتصبح الإمارات العربية المتحدة أول دولة عربية تستخدم تكنولوجيا آمنة وصديقة للبيئة في إنتاج الكهرباء، مع بدء عمليات محطة براكة 1 عملياتها في شهر مارس من العام الماضي، حيث ستوفر ما يزيد على 85% من الكهرباء في إمارة أبوظبي بحلول عام 2025.

ومع اقتراب محطة الطاقة النووية من عامها الأول، أعلنت مؤسسة الإمـارات للطاقة النووية مؤخراً، عن أن الوحدات الأربع لمحطة براكة ستحول دون انبعاث 22,5 مليون طن من الغازات الدفيئة، بنسبة تزيد على 6%، مقارنة بالحسابات السابقة.

في هذا الشأن يقول سعادة محمد إبراهيم الحمادي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمؤسسة الإمارات للطاقة النووية: «تُعد محطات براكة مصدراً مستداماً للطاقة في الإمـارات العربية المتحدة، حيث تقود في الوقت الراهن أكبر الجهود من بين القطاعات كافة لخفض البصمة الكربونية في الدولة والعالم العربي، وتقوم بدور محوري في دعم التزام دولة الإمارات بمواجهة ظاهرة التغير المناخي».

وأضـاف سعادته: «منذ بدء عملياتها التجارية في عام 2021، أصبحت المحطة الأولى في براكة أكبر مصدر منفرد للطاقة الكهربائية الخالية تماماً من الانبعاثات الكربونية في العالم العربي، وأكبر مساهم في خفض البصمة الكربونية».

وانطلاقاً من المياه ووصـولاً إلى الكهرباء، يتضح أن قطاع إدارة المرافق الخدماتية في أبوظبي يمضي قُدماً في نهجه لمواكبة طموحات استراتيجية الإمارات للحياد المناخي.

↑ «طاقة» تستهدف زيادة قدرتها لإنتاج الطاقة من 18 جيجاواط إلى 30 جيجاواط في الإمارات العربية المتحدة.

↓ الوحدات الأربع لمحطة براكة من شأنها أن تحول دون انبعاث 22,5 مليون طن من الغازات الدفيئة سنوياً.

التقدم في مستوى اللعبة

في مجلة صوت الأعمال لهذا الشهر، نسلط الضوء على «أبوظبي للألعاب والرياضات الإلكترونية»، المبادرة المبتكرة التي تحتفي بعامها الأول، فضلاً عن تطور قطاع الألعاب في دولة الإمارات العربية المتحدة وأبوظبي.

شهد قطاع الصناعات الإبداعية تطوراً ملحوظاً ليصبح من المحركات الرئيسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالتزامن مع تعافي العالم من تأثيرات الجائحة. ومما لا شك فيه أن قطاع ألعاب الفيديو والرياضات الإلكترونية الذي يقود هذا القطاع، أصبح من أسرع هذه الصناعات نمواً.

ونتيجة لتوقع وصول قيمة سوق قطاع ألعاب الفيديو إلى 217,9 مليار دولار أميركي بحلول عام 2023، جاء تدشين «أبوظبي للألعاب والرياضات الإلكترونية» في شهر مارس من عام 2021 لتحقيق أكبر فائدة من القطاع والفرص الثقافية، وذلك من خلال توفير منظومة دعم شاملة لمطوري الألعاب واللاعبين والمستهلكين والأعمال في إمارة أبوظبي.

وقد نجحت «أبوظبي للألعاب والرياضات الإلكترونية»، المبادرة الرائدة من «twofour54»، في تقديم نتائج مبهرة وقيادة مسيرة تنمية المواهب الإقليمية في مشهد ألعاب الفيديو والرياضات الإلكترونية واستقطاب أبرز الشخصيات في هذا القطاع إلى العاصمة الإماراتية. علاوة على ذلك، تعمد هذه المبادرة إلى دعم نمو وتطور شركات ألعاب الفيديو الصغيرة والكبيرة والدولية، الأمر الذي يسهم في جهود أبوظبي لتنويع الاقتصاد المحلي.

↑ شركة مبادلة للاستثمار (مبادلة) وأبوظبي للألعاب والرياضات الإلكترونية، تبحثان آفاق التعاون المشترك لدعم مسيرة التنمية في قطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية بالعاصمة الإماراتية.

↓ من المتوقع أن يشهد قطاع الألعاب في منطقة الشرق الأوسط نمواً سنوياً مركباً بمعدل 13.88% في الفترة من عام 2022 حتى 2027.

وفي شهر ديسمبر من العام الماضي، وقّعت شركة مبادلة للاستثمار (مبادلة) وأبوظبي للألعاب والرياضات الإلكترونية، مذكرة تفاهم بهدف بناء منظومة قوية ومتكاملة للألعاب والرياضات الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة وعاصمتها أبوظبي.

وعن أهمية هذه الاتفاقية، يقول بدر سليم سلطان العلماء، المدير التنفيذي لوحدة المجمعات الاستراتيجية في قطاع الاستثمار في الإمـارات لدى شركة مبادلة للاستثمار: «انطلاقاً من مكانة مبادلة بوصفها مستثمراً نشطاً في مختلف قطاعات الابتكار، فإننا نسعى دائماً إلى استكشاف واغتنام الفرص الجديدة والواعدة».

وأضاف العلماء: «لقد نمت صناعة الألعاب والرياضات الإلكترونية مؤخراً بوتيرة سريعة؛ فأصبحت من القطاعات الواعدة للترفيه والمعلومات على حد سواء. لذلك نتطلع في شركة مبادلة إلى تطوير الألعاب والرياضات الإلكترونية في أبوظبي، بما يتماشى مع استراتيجيتنا الرامية لتسريع عملية التنويع الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة».

من جانبه، أوضح جيمس هارت، مدير إدارة الاستراتيجية وتطوير الأعـمـال في أبوظبي للألعاب والرياضات الإلكترونية، أن من شأن بناء الشراكات مع الشركات الرائدة، مثل «مبادلة»، أن يسهم في تحقيق المكاسب والمزايا المذهلة لجميع أصحاب المصلحة والمعنيين في صناعة الألعاب والرياضات الإلكترونية المزدهرة.

يقول هـارت: «تشهد أسـواق الألـعـاب والرياضات الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نمواً سريعاً، وقد تفوّقت على أي مكان آخر حول العالم».

وأضاف: «تشكل أبوظبي مركزاً محورياً في المنطقة؛ إذ تُعد اليوم الوجهة المثالية لشركات الألعاب والرياضات الإلكترونية، لا سيّما مع استمرار جهودنا لبناء منظومة حيوية متكاملة توفر الكثير من فرص العمل للمواهب المتميزة في هذه الصناعة».

وبحسب تقرير «بحوث وأسواق»، يتوقّع أن يشهد قطاع الألعاب في منطقة الشرق الأوسط نمواً سنوياً مركباً بمعدل 13.88% في الفترة من عام 2022 حتى 2027، موضحاً أن ممارسي ألعاب الفيديو على الهواتف الذكية المحمولة يقضون ما بين 20 و40 دقيقة على ألعاب الفيديو يومياً، إذ أشار التقرير إلى أن قطاع ألعاب الفيديو يشهد إقبالاً منقطع النظير في دولة الإمارات العربية المتحدة مدفوعاً بتنامي الاهتمام والاستثمار في تطوير المواهب والألعاب على الصعيد المحلي. أما على صعيد الإنفاق؛ فثمة تفاوت في المنطقة، وتشير التوقعات إلى أن معدل إنفاق اللاعب السنوي في الدولة يبلغ 115 دولاراً أميركياً.

على نحو متصل، لا تدّخر أبوظبي جهـداً في دعم القطـاع وتحقيق أكبر فائدة ممكنة، حيث تقود المنطقة الإبداعية - ياس التابعة لمنطقة «twofour54» المتخصصة في الإعلام والترفيه، مركز أبوظبي للألعاب والرياضات الإلكترونية لتمكين قطاع الألعاب في الإمارة.

وبموجب مذكرة تفاهم تصل مدتها إلى 10 سنوات مع «يونيتي تكنولوجيز»، الشركة الأميركية المتخصصة في تطوير برامج الألعاب والرائدة في المحتوى ثلاثي الأبعاد، سيستضيف مركز أبوظبي للألعاب والرياضات الإلكترونية، مركز التميز للألعاب الإلكترونية التابع لـ «يونيتي تكنولوجيز» الذي سيوفر لصناعة تطوير الألعاب في المنطقة دعماً عملياً وغيرها من البرامج الإرشادية.

وستشهد «يـاس»، منطقة الإبـداع، احتضان عدد من الشركات المتخصصة في الألعاب والرياضات الإلكترونية الجديدة، ومنها «بوس باني»، و«كشكول جيمز»، و«خسوف جيمز» و«روبوكوم في آر» وجمعية الإمـارات للرياضات الإلكترونية، وغيرها العديد.

وتشهد «بوس باني»، مطور ألعاب الفيديو للهواتف المحمولة، قصة نجاح متميزة لتصعد بمكانتها ضمن مشهد الألعاب في أبوظبي؛ ففي خلال أقل من عامين على إطلاقها في العاصمة الإماراتية، قامت الشركة ببيع حصة الأغلبية في شركتها إلى شركة واي صن (Waysun.Inc) الأميركية المتخصصة في صناعة الألعاب الإلكترونية.

تقول عزيزة الأحمدي، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة بوس باني: «تمثل هذه الصفقة دفعة قوية لقطاع الألعاب الإلكترونية في المنطقة، إذ سنتمكن من توظيف نظام الأعمال المتكامل والمتطور لشركة واي صن في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، لتطوير ألعاب جديدة للمتعاملين، واغتنام الفرص الاستثمارية، ما يضيف قيمة جديدة لشركتنا واقتصاد منطقتنا على نحو مستدام».

وأضافت الأحمدي: «لدى شركتي واي صن وبوس باني رؤية مشتركة بتطوير المهارات والمواهب المحلية لشباب منطقتنا، وسنعمل معاً على الاستثمار في قدراتهم وصقل مواهبهم عبر إطلاق مسرعات الألعاب الإلكترونية، ودمج خبراتهم في منظومة الأعمال التي نوفرها بما يسهم في

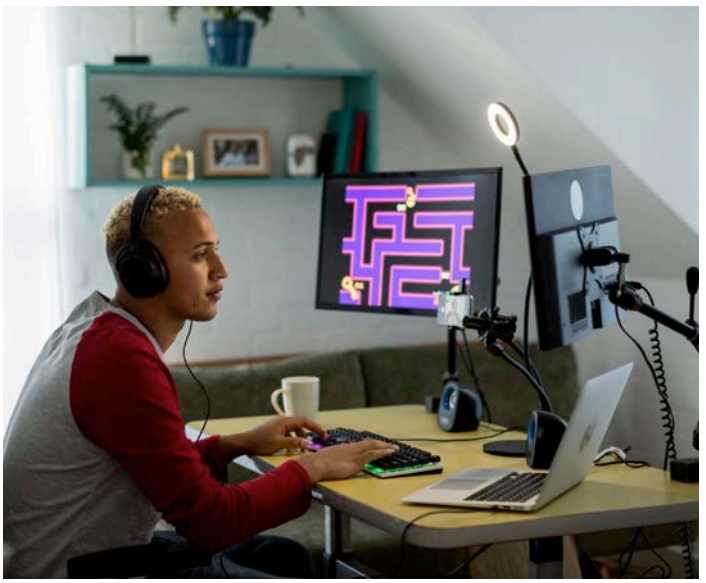

↑ ضمن اتفاقية بين «أبوظبي للألعاب والرياضات الإلكترونية» و«شبكة أتاريوس»، ستعمل الأخيرة على توفير حلول تقنية بلوك تشين لدعم مطوّري الألعاب والرياضات الإلكترونية المحليين.

↖ ألدي ييب، الرئيس التنفيذي لشركة واي صن.

↓ «twofour54» تسعى إلى تمكين قطاع الألعاب في الإمارة من خلال مركز أبوظبي للألعاب والرياضات الإلكترونية.

ترسيخ مكانة الشركة إقليمياً ويعزز من إمكانات نشر الألعاب الإلكترونية على مستوى المنطقة».

من ناحيتها، تقول ألدي ييب، الرئيس التنفيذي لشركة واي صن: «يأتي هذا الاستثمار بوصفه جزءاً من خططنا للتوسع عالمياً. ويسعدنا التعاون مع بوس باني بكونها شريكاً استثنائياً في المنطقة؛ فالشركة تمتلك فريقاً موهوباً ومتنوعاً ينتج ألعاباً ممتعة وجذابة. كما أنهم يشاركوننا طموحاتنا في ريادة الصناعة الإقليمية على المدى الطويل. نتطلع إلى شراكة ناجحة ومزدهرة».

وفي قفزة نوعية بالقطاع، أعلنت «أبوظبي للألعاب والرياضات الإلكترونية» مؤخراً، عن إبرام شراكة مع «شبكة أتاريوس»، الشركة المحلية المتخصصة في تقنيات التشفير وبلوك تشين، لدعم مطوّري الألعاب والرياضات الإلكترونية، من خلال محفظة واسعة من حلول بلوك تشين، إلى جانب إرساء أسس منظومة متكاملة لتداول الرموز الرقمية غير القابلة للاستبدال بما يخدم صناعة الألعاب الإلكترونية والفنانين الرقميين، الأمر الذي سيمكّن المطورين من إعداد حلول لعب تدر أرباحاً على اللاعبين.

يقول جيمس هارت: «تأتي الألعاب الإلكترونية المدعومة بتقنية بلوك تشين التي تدر أرباحاً للاعبين في طليعة التوجهات السائدة في قطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية، إذ نجحت هذه الفئة في جذب استثمارات كبيرة حول العالم. ونتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع شبكة أتاريوس لتعزيز الترابط بين شركات الألعاب الإلكترونية وتقنيات بلوك تشين المتطوّرة».

وفي معرض تعليقه على هذه الشراكة، يقول حسين العميرة، الشريك المؤسس ورئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لدى «شبكة أتاريوس»: «من خلال هذه الاتفاقية، سنضطلع بدور محوري في قيادة المرحلة المقبلة من نمو هذا القطاع الواعد، وذلك عبر رفع توعية الشركات المتخصصة في الألعاب حول أهمية اعتماد تقنية بلوك تشين والرموز الرقمية NFTs وما ستحققه من مكاسب ضمن منظومة ألعابها».

مما لا شك فيه، وبعد عام واحد على تأسيسها، تسعى «أبوظبي للألعاب والرياضات الإلكترونية» إلى دعم قطاع الألعاب في الإمارة وتحقيق أكبر فائدة ممكنة بما يصب في مصلحة أهداف التنويع الاقتصادي المحلي.

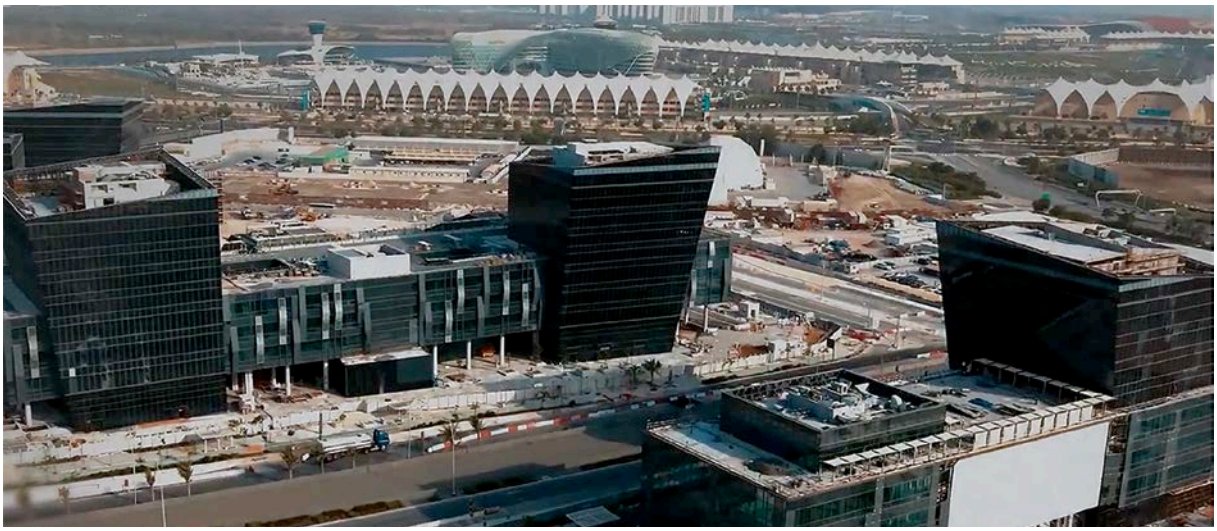

الإمارات تتصدر مؤشر ريادة الأعمال

الحصول على المركز الأول ضمن المؤشر العالمي لريادة الأعمال الحديث يعزز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة بوصفها وجهةً للشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة الساعية إلى النجاح والنمو.

2,900.00
2,800.00
206.08
+3.48
1.549.62
+22.38
2,700.00
8,342.59
+46.27
12.845.32
+129.84
26,843.98
2,600.00
20,605.58
+354.24
96.80
+0.68
78.29
+1.80
100
80
60
40
20
0
Jan
Feb
March

نجحت الإمـارات العربية المتحدة في تحقيق المركز الأول ضمن المؤشر العالمي لريادة الأعمال، وذلك بحسب التقرير الصادر عن المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM)، لتتقدم من المرتبة الرابعة عالمياً في تقرير العام الماضي، وتتفوق على جميع الاقتصادات العالمية المشاركة في التقرير، الإنجاز الذي يعكس المناخ الاقتصادي الرائد وجهودها الحثيثة لاستقطاب 20 شركة مليارية إلى أسواق الدولة بحلول عام 2031.

في هذا الصدد، يقول معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد: «نتيجة متميزة وإنجاز عالمي رائد تحققه دولة الإمارات العربية المتحدة... والفضل يعود في ذلك إلى تطوير منظومة ريادة الأعمال في الدولة وتوفير بيئة ممكنة للشركات وحاضنة لرواد الأعمال وجاذبة للمشاريع الريادية، لا سيّما القائمة على الأفكار الجديدة والابتكار والتقنيات الناشئة».

وأعرب معاليه عن مدى فخره بهذه النتيجة التي تأتي ثمرة للرؤية البعيدة المدى للقيادة الرشيدة التي وضعت قطاع ريادة الأعمال في مقدمة الأولويات التنموية والخطط الاقتصادية للدولة، وأضاف: «تأتي الصدارة العالمية التي حققتها الدولة لتؤكد سلامة هذا المنهج وقوة السياسات الاقتصادية الحكومية وكفاءة القطاع الخاص، لا سيّما الزخم الذي يتمتع به قطاع ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات».

وقد حازت الدولة أعلى معدل على الترتيب العام للمؤشر بواقع 6.8 درجات، وبذلك تتفوق على اقتصادات عالمية بارزة، مثل هولندا (6.3) وفنلندا (6.2) والمملكة العربية السعودية (6.1) وليتوانيا (6.1) وجمهورية كوريا (5.7).

← معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد.

علاوةً على ذلك، حلت دولة الإمارات في المرتبة الأولى عالمياً في استبيانات رواد الأعمال بالدولة التي نفذها المرصد العالمي لريادة الأعمال باعتبارها الجهة الأفضل على مستوى العالم لتأسيس وبدء الأعمال التجارية والبيئة الأكثر دعماً لريادة الأعمال.

مؤشر أداء الدولة ضمن تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال 2021

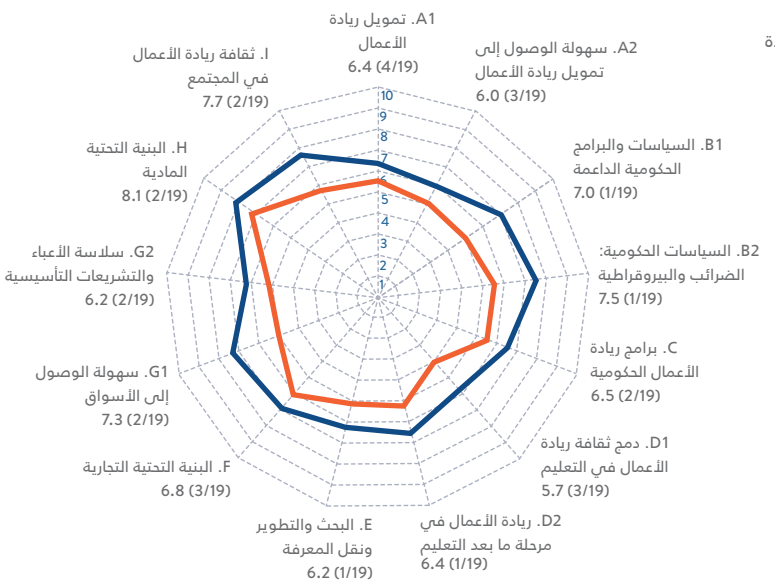

المصدر: تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال 2021 / 2022

وأشار تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال 2021 - 2022، إلى أن 73.5% من الإماراتيين وجدوا أن عام 2021 شكّل فرصة مواتية لتدشين الأعمال، ما يُعد أحد أعلى المعدلات في الدراسات الاقتصادية ذات المستوى «A» من المرصد بارتفاع عن 62.1% في عام 2020.

ومن المشاركين في الاستطلاع، أوضح 59.9% أنهم أدركوا الفرص الجديدة نتيجة لتفشي الجائحة العالمية، في حين أن 75.9% عازمون على استخدام المزيد من التقنيات الرقمية لدعم مسيرة نمو أعمالهم في المستقبل القريب.

وبحسب التقرير فإن هذا الأمر ينعكس بشكل جيد على رواد الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة الذين، من الواضح، أنهم يمضون قُدماً في تعديل استراتيجيتهم وتبني الاستثمارات استجابةً للظروف الحالية.

على صعيد مؤشر الحوكمة، حققت الدولة نتيجة 7 نقاط في «السياسة الحكومية: الدعم والملاءمة»، و7.5 في «السياسة الحكومية: الضريبة والبيروقراطية»، و6.5 في «برامج ريادة الأعمال الحكومية». وأوضح التقرير أن هذه المحاور الثلاثة تحسناً منذ عام 2020، ما يعكس الرؤية التطويرية المستقبلية للبلاد الهادفة إلى دعم وتنمية ريادة الأعمال. وقد كان أداء الإمارات العربية المتحدة على صعيد المحاور الحكومية الأكثر تقدماً على صعيد نتائجها لعام 2021.

يقول معالي المري: «النتيجة تمثل رسالة واضحة للمستثمرين وأصحاب الأعمال والشركات داخل الدولة وخارجها، بأن الإمـارات العربية المتحدة تمتلك مناخاً اقتصادياً قوياً وسياسات مرنة واستباقية كفيلة بتوفير جميع المقومات والحوافز اللازمة لجذب وتأسيس الأعمال التجارية وممارسة الأنشطة الاقتصادية».

← معالي الدكتور أحمد بالهول الفلاسي، وزير دولة لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

↓ وكالة الإمارات للفضاء تستهدف إنشاء منطقة فضاء اقتصادية بمدينة مصدر.

من جانبه، أشار معالي الدكتور أحمد بالهول الفلاسي، وزير دولة لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلى أن النتيجة تؤكد كفاءة التجربة التي خاضتها دولة الإمارات خلال السنوات الماضية لتطوير منظومة متكاملة وعالمية المستوى لريادة الأعمال وتسريع نمو الشركات

الصغيرة والمتوسطة، وإطلاق المبادرات والبرامج التي تجعل من أنشطة الشركات الصغيرة والمتوسطة مساهماً رئيساً في زيادة إجمالي الناتج المحلي غير النفطي للدولة وتعزيز التحول نحو التكنولوجيا والابتكار واقتصاد المعرفة بوتيرة أسرع.

ففي شهر نوفمبر من العام الماضي، أطلقت حكومة الإمارات العربية المتحدة مبادرة «موطن ريادة الأعمال» التي تستهدف تمكين الدولة من استقطاب 20 شركة مليارية (يونيكورن) خلال الأعوام العشرة المقبلة. وقد تم تخصيص دعم مالي لدعم توجه الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، وخلال الربع الأول من العام الحالي سيتم ضخ مليار درهم (ما يقارب 272 مليون دولار أميركي) لدعم الشركات تكنولوجياً وتطوير آلية عملها في الدولة.

ومن مستجدات قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، عقد وكالة الإمارات للفضاء وشركة أبوظبي لطاقة المستقبل (مصدر) العزم على إنشاء أول منطقة فضاء اقتصادية في الدولة بمدينة مصدر لإقامة منظومة أعمال متكاملة لدعم الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ووفقاً لوكالة أنباء الإمارات (وام)، ستوفر المنطقة بنية تحتية عالمية المستوى وبيئة مواتية لتشجيع تطوير صناعة الفضاء الوطنية. كما تقدم حزمة متكاملة من الفوائد للشركات، بما في ذلك حضانة الأعمال، والمساحات المكتبية، والإرشاد، والتواصل، وفرص الاستثمار، وأولوية الحصول على العقود الحكومية، والتعاون الوثيق مع مراكز البحوث العالمية الرائدة.

تقول معالي سارة بنت يوسف الأميري، وزير دولة للتكنولوجيا المتقدمة رئيس مجلس إدارة وكالة الإمارات للفضاء: «يُعد الفضاء الوجهة التالية لنمو الأعمال وسيدعم الاقتصاد الوطني على مدى الخمسين عاماً المقبلة».

وأضافت معاليها: «تُمثل منطقة الفضاء الاقتصادية في مدينة مصدر علامة بارزة في استراتيجيتنا لإنشاء قطاع خاص تنافسي في قطاع الفضاء، وبناء القدرات الوطنية وتعزيز الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص، وتعزيز البحث والتطوير وتشجيع روح ريادة الأعمال».

على نحو متصل، أعلنت «مصدر» التي تعد موطناً لعدد متنامٍ من الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة والوجهة الرائدة في مجال الاستدامة وأنشطة البحث والتطوير، عن تعاونها مع صندوق محمد بن راشد للابتكار لدعم ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي على مستوى دولة الإمارات والعالم وتعزيز تبادل المعارف والتعاون من أجل النهوض بمنظومة ريادة الأعمال والشركات المبتكرة.

وفي إطار هذه الشراكة أيضاً، سوف يعمل برنامج «مسرّع صندوق محمد بن راشد للابتكار» وبرنامج «الضمانات»، على دعم جهود مدينة مصدر لتنمية فئة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

في هذا الصدد، يقول عبدالله بالعلاء، المدير التنفيذي لمدينة مصدر: «تعد شراكتنا مع صندوق محمد بن راشد للابتكار خطوة مهمة جديدة تدعم جهود التنمية هذه. وإننا نسعى إلى النهوض بقطاع ريادة الأعمال وتعزيز التنمية الاقتصادية على مستوى الدولة والعالم، وذلك من خلال الاعتماد على المواهب المميزة التي توفرها المنطقة. كما أننا نتطلع إلى التعاون مع صندوق محمد بن راشد للابتكار لاستكشاف الفرص المتاحة والاستفادة منها».

↓ «مصدر» تُعلن عن تعاونها مع صندوق محمد بن راشد للابتكار من أجل النهوض بمنظومة ريادة الأعمال والشركات المبتكرة.

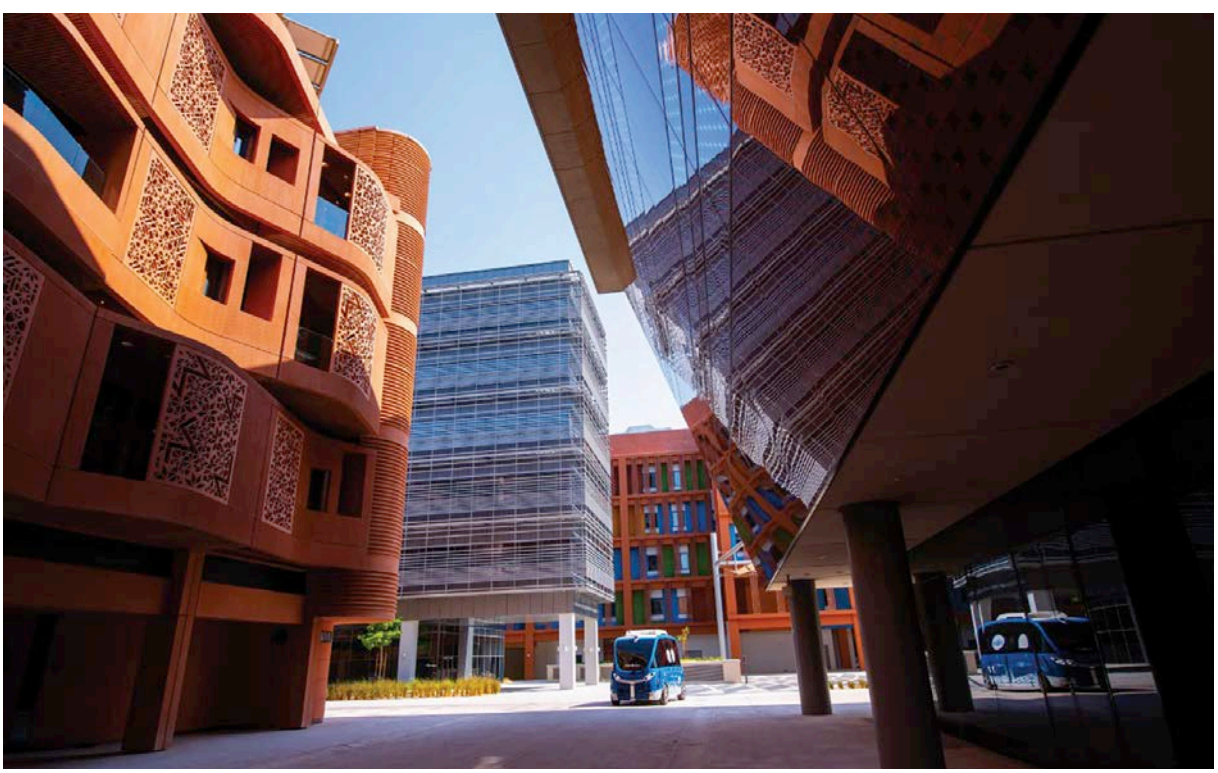

فعاليات قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة

- نجحت «نبتة» (Nabta Health) المنصة الناشئة التي تعد الشركة الوحيدة الهجينة في منطقة الشرق الأوسط المتخصصة في توفير الرعاية الصحية الوقائية والاختيارية للمرأة، في جمع استثمار بقيمة 1,5 مليون دولار أميركي لدعم خدماتها فضلاً عن تطويرها، بما فيها منتجات سحابية تستخدم نموذج البرمجيات تستهدف قطاع المؤسسات العاملة في الرعاية الصحية، في الإمارات العربية المتحدة، فضلاً عن دول مجلس التعاون الخليجي. ومن خلال المزج بين أفضل خدمات الرعاية الرقمية والتقليدية، تعمد الشركة الناشئة إلى تسريع وتيرة نظام الرعاية الصحية الهجينة الجديد في كشف وتحليل ومعالجة الأمراض المزمنة لدى المرأة.

- حققت شركة يو درايف (Udrive) المتخصصة في تأجير المركبات بالدقيقة باستخدام تطبيق الهاتف المحمول، نجاحاً في جمع استثمار بقيمة 5 ملايين دولار أميركي لتلبية الطلب المتنامي على خدمات التنقل بالتجزئة وغيرها من الحلول. وجاء التمويل من «دبي Cultiv8» لتتوافق مع رؤية الإمارات العربية المتحدة الرقمية، و«العُمانية العالمية القابضة». من شأن هذا الاستثمار أن يدعم خطط «يو درايف» بالتوسع في جميع أنحاء المنطقة والارتقاء بتجربة المستخدمين. وتوفر «يو درايف» التي تأسست عام 2017، خدمة استئجار السيارات بالدقيقة للمقيمين والزوار بدولة الإمارات العربية المتحدة، وهي تُعد الأولى من نوعها في المنطقة. وقد حققت الشركة أداءً مالياً قوياً عام 2021 مع ما يزيد على مليوني رحلة حتى الوقت الراهن، ما يجعلها واحدة من كبرى منصات استئجار وحجز السيارات من حيث العمليات لكل سيارة في المنطقة.

- دخلت منصة «كاشيو» (Qashio) المتخصصة في التقنية المالية التي تتخذ من دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها، سوق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقوة مع تأمين تمويل مبدئي بقيمة 2,5 مليون دولار أميركي تعمل على إدارة نفقات مؤسسية تتيح لرواد الأعمال والمستثمرين والمديرين الماليين، توفير قدرة تحكم كاملة وشفافية في النفقات وإعداد تقارير النفقات، وتحسين الرؤية، فضلاً عن إدارة الإنفاق وتحديد مساراته وتمكين مديري الموارد البشرية. وجاءت الجولة الاستثمارية بقيادة «إم إس أيه نوفو» (MSA Novo) الشركة العالمية لرأس المال المغامر، ومشاركة مجموعة من شركات الاستثمار، وهي «Rally Cap Ventures» و«Palm Drive Capital» و«Plug and Play Ventures»، فضلاً عن مجموعة من الملائكيين الاستراتيجيين ورجال الأعمال والشركات العائلية. تُعد هذه الشركة حديثة العهد، وقد تأسست في عام 2021.

- عقد تطبيق «كوفي» المتخصص بالقهوة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شراكة جديدة مع مكتب أبوظبي للاستثمار لدعم أعمالها ومساعدتها في نقل مقر عملياتها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن شأن هذا التطبيق أن يستفيد من برنامج مكتب أبوظبي للاستثمار في تطوير أعماله والمشاركة في مسيرة تنويع اقتصاد أبوظبي. وجاءت الشراكة جزءاً من برنامج الابتكار التابع للمكتب بقيمة ملياري درهم، والهادف إلى دعم المستثمرين والأعمال القائمة على الابتكار وتمهيد مسيرة التنمية للشركات الناشئة في المنطقة.

- جمعت منصة توصيل البقالة «يلا ماركت» التي تتخذ من الإمارات العربية المتحدة مقراً لها، ما يصل إلى 2,2 مليون دولار أميركي وذلك خلال جولة التمويل الجسرية لتعزيز الشركة وترسيخ مكانتها بوصفها الاختيار الأفضل عند طلب وتوصيل البقالة في الدولة. تأتي هذه الجولة التمويلية، بعد نجاح الجولة التمهيدية الأولى بقيمة 2,3 مليون دولار أميركي في شهر نوفمبر من عام 2021، وبالتالي تجاوز ما جمعته الشركة حاجز الـ 5 ملايين دولار أميركي في أقل من 3 أشهر. كما حققت الشركة الناشئة نمواً بمعدل 2,5 ضعف في عمليات تنزيل التطبيقات، مقارنة بشهر نوفمبر. تنوي الشركة استخدام التمويل لتوسعة أعمالها في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك من خلال افتتاح ما يُطلق عليها اسم «متاجر مظلمة» جديدة في دبي قبل جولة التمويل التالية، المقرر عقدها في شهر مارس الحالي. كما تخطط الشركة الناشئة بحلول نهاية العام، لإطلاق 100 متجر جديد في جميع أنحاء الدولة.

الإمارات وإندونيسيا..
شراكات استراتيجية وطيدة

الإمارات العربية المتحدة تستهدف استثمار 32,7 مليار دولار أميركي في إندونيسيا، حيث أظهرت إحصاءات حديثة تطوراً في العلاقات التجارية الثنائية، وعلى ضوء ذلك نتناول فيما يلي حيثيات العلاقات المشتركة بين البلدين.

↑ صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، خلال استقباله فخامة جوكو ويدودو، الرئيس الإندونيسي،في شهر نوفمبر من العام الماضي.

تمثّل علاقات التعاون والشراكات الاستراتيجية إحدى أولويات جمهورية إندونيسيا منذ تأسيسها، بما في ذلك الارتقاء على نطاق واسع في علاقاتها الاقتصادية والاستثمارية مع الإمـارات العربية المتحدة، وتنمية التجارة الثنائية بحلول عام 2025.

وكشفت حكومة إندونيسيا مؤخراً، عن أهدافها التجارية الطموحة بعد حصولها على استثمارات ضخمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ يمضي كل من البلدين قُدماً لإبرام اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة.

وقد أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن خططها لاستثمار 32,7 مليار دولار أميركي في إندونيسيا عبر مؤسسات حكومية وشركات القطاع الخاص، ويشمل ذلك ضخ ما يصل إلى 10 مليارات دولار أميركي في صندوق الثروة السيادية لإندونيسيا، بهدف تحفيز النمو وتطوير قطاعات البنية التحتية والطاقة والتكنولوجيا والسياحة والأمن الغذائي فيها.

إن هذا الرقم يجعل من دولة الإمارات العربية المتحدة أكبر مستثمر في هيئة الاستثمار الإندونيسية التي تخصص مواردها لتطوير العاصمة الإندونيسية الجديدة في إقليم كاليمانتان، أو جزيرة بورنيو.

وأكـد فخامة جوكو ويـدودو، الرئيس الإندونيسي، التزام حكومته بتعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين، وذلك أثناء زيارته إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر نوفمبر من العام الماضي التي استمرت ثلاثة أيام، وكان يرافقه وفد رفيع المستوى من مسؤولين حكوميين ومستثمرين، وحضر خلالها المنتدى الإماراتي - الإندونيسي للاستثمار الذي شهد على توقيع عدد كبير من الاتفاقيات والشراكات الاستراتيجية.

من جهته، وقّع صندوق الثروة السيادي لإندونيسيا، وهي أرخبيل مؤلف مما يزيد على 17 ألف جزيرة، تحالفاً استراتيجياً مع موانئ دبي العالمية بقيمة 7,5 مليارات دولار أميركي لدعم قطاع النقل البحري والموانئ.

في هذا الصدد، يقول رضا وراكوسوما، الرئيس التنفيذي لهيئة الاستثمار الإندونيسية: «تنظر إندونيسيا إلى عمليات النقل والإمداد البحرية والموانئ على أنها داعم رئيس للاقتصاد المحلي. ومن خلال التعاون مع موانئ دبي العالمية سنتمكن من تجاوز تحديات تكاليف الخدمات اللوجستية المرتفعة وعدم كفاءة الميناء بشكل كامل، واثقين من أن موانئ دبي العالمية ستوفر الدعم اللازم لتطوير شبكة نقل وإمداد بحري محلية راسخة وتحقيق قيمة مضافة للمستثمرين والأعمال والموظفين».

كما وقّعت مجموعة G42 الرائدة في تقنيات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية التي تتخذ من أبوظبي مقراً لها، عدداً من مذكرات التفاهم مع مؤسسات وشركات إندونيسية، أبرزها مع المطور العقاري في جمهورية إندونيسيا، «سينار ماس لاند»، لتحويل «بومي سيربونغ داماي» إلى مدينة رقمية ذكية، وذلك من خلال تكريس أحدث الابتكارات التقنية، بحيث تشكّل هذه المدينة معياراً لتطوير المدن الذكية في شرق كاليمانتان، وهو ما أوضحته المجموعة.

علاوةً على ذلك، ستعمد المجموعة بالتعاون مع شركة سمارت تيليكوم، شركة الاتصالات الإندونيسية، إلى تطوير مركز بيانات بقدرة ألف ميغاواط في الجمهورية.

في هذا الصدد يقول بينغ شياو، الرئيس التنفيذي لمجموعة G42: «مع قدراتنا المتطورة في الحوسبة السحابية، يسعدنا إبداء التعاون مع سمارت تيليكوم وشركائها، لدعم خطط التطوير الاستراتيجي للبنية التحتية الرقمية في إندونيسيا، ووفقاً لأعلى المعايير الدولية في تصميم المنشآة والعمليات وخصوصية وأمن المعلومات».

أما على صعيد قطاع الطاقة، فتستهدف حكومة إندونيسيا زيادة حصتها من الطاقة المتجددة لتصل إلى 23% من إجمالي الطاقة الناتجة، إذ عمدت الحكومة إلى الاستفادة من خبرات دولة الإمارات العربية المتحدة المتقدمة في هذا المجال، حيث شهد شهر أغسطس من العام الماضي بدء أعمال أول محطة عائمة للطاقة فيها، المشروع المشترك بين عملاق الطاقة المتجددة في أبوظبي «مصدر»، وشركة مرافق الكهرباء «بي تي بي جاوا بالي» (PT PJBI) إحدى الشركات التابعة لشركة الكهرباء الوطنية في إندونيسيا.

↑ الرئيس الإندونيسي، جوكو ويدودو، يتطلع إلى مضاعفة نمو التجارة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا خلال السنوات المقبلة.

↓ مجموعة G42 التي تتخذ من أبوظبي مقراً لها، تتعاون مع «سينار ماس لاند» المطور العقاري في إندونيسيا، لتحويل «بومي سيربونغ داماي» إلى مدينة رقمية ذكية.

ومن المتوقع أن تبدأ المحطة عملية التشغيل التجاري في الربع الرابع من العام الحالي، حيث ستزود محطة الطاقة الكهروضوئية العائمة التي تبلغ قدرتها الإنتاجية 145 ميجاوات، والتي تُعد أحد أكبر المشروعات من نوعها في العالم، نحو 50 ألف منزل بالطاقة الكافية، فضلاً عن الحد من انبعاث ما يصل إلى 214 ألف طن من غاز ثاني أكسيد الكربون.

جدير بالذكر أنه تم تمويل مشروع المحطة الأولى من نوعها في إندونيسيا من قِبَل مجموعة سوميتومو ميتسوي المالية، وبنك سوسيته جنرال، وبنك ستاندرد تشارترد.

وأكد سعادة عبدالله سالم عبيد الظاهري، سفير دولة الإمارات العربية المتحدة لدى إندونيسيا ورابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، أن التعاون في هذا المشروع المهم يعكس العلاقات الراسخة التي تجمع بين البلدين، وأضاف: «نحن ندعم جهود إندونيسيا الرامية إلى دفع عجلة التنمية المستدامة ومساعيها في التحوّل نحو الطاقة النظيفة في البلاد».

من ناحية أخرى، تبحث «مصدر» باستمرار عن فرص استثمارية أخرى في قطاع الطاقة المتجددة، انطلاقاً من إندونيسيا ووصولاً إلى سنغافورة.

ويأتي هذا النشاط في تبني الأعمال في الوقت الذي أظهرت فيه أحدث الإحصاءات حول العلاقات التجارية الثنائية متانة العلاقة بين البلدين، حيث بلغت التجارة الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا نحو 215 مليون دولار أميركي خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2021، بنسبة زيادة 27.78% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020. وخلال الفترة الممتدة من عام 2016 حتى 2020، بلغ حجم التجارة غير النفطية بين البلدين ما يزيد على 11 مليار دولار أميركي.

في السياق ذاته، فإن من شأن إبرام اتفاقية تجارة حرة أن يدعم التجارة بين البلدين على نطاق واسع. ومن المتوقع أيضاً، أن يشهد البلدان توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة خلال الشهر الحالي.

يقول فخامة جوكو ويـدودو: «أتمنى إتمام اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة قريباً، الأمر الذي من شأنه أن يحفز حجم التجارة الثنائية حتى ثلاثة أضعاف؛ فالعلاقات الاقتصادية والاستثمارية الثنائية تتمتع بإمكانات هائلة، إذ إن البلدين يتسمان برؤية مستقبلية شمولية بناءة».

إلى ذلك، أكد فخامته أن بلاده ترتبط بعلاقات صداقة متميزة مع دولة الإمارات ترتقي إلى الأخوة.

وفي معرض تعليقه على اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة، أشار معالي محمد لطفي، وزير التجارة الإندونيسي، إلى أن تقوية الروابط الاقتصادية مع دولة الإمارات ستسهم في تحقيق أهدافهم الرامية إلى تطوير أسواق التصدير وتوفير آفاق جديدة لشركات إندونيسيا وتطبيق أفضل الممارسات في قطاعات مهمة، مثل التجارة والتكنولوجيا والخدمات اللوجستية والطاقة المتجددة والأمن الغذائي وغيرها.

كما أشاد معاليه بخطط دولة الإمارات العربية المتحدة الرامية للاستفادة من الشراكات الاقتصادية في إطار سعيها لتعزيز مكانتها مركزاً اقتصادياً عالمياً، وهو ما يتوافق أيضاً بشكل كامل مع طموحات إندونيسيا في محيطها الإقليمي.

ووفقاً لمقال صادر عن وكالة أنباء الإمارات (وام)، تشير التقديرات الحالية إلى أنه من الممكن زيادة قيمة التبادل التجاري بين البلدين الصديقين، في كلا الاتجاهين، وذلك بقيمة 1,6 مليار دولار أميركي سنوياً، في سلع تشمل المجوهرات والزيوت النباتية والسيارات وقطع غيارها وغيرها العديد.

↑ «مصدر»، عملاق الطاقة المتجددة في أبوظبي، توقع اتفاقية تعاون مشترك لتطوير محطة سيراتا للطاقة الشمسية الكهروضوئية العائمة، الأولى من نوعها في إندونيسيا وإحدى أكبر محطات الطاقة الشمسية في العالم.

↖ معالي محمد لطفي، وزير التجارة الإندونيسي.

↓ الحكومة الإندونيسية تسعى إلى نقل العاصمة من جاكارتا إلى إقليم كاليمانتان.

غرفة أبوظبي تبحث مجالات التعاون مع وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية

بحث يوسف علي موسليام النائب الثاني لرئيس مجلس إدارة غرفة أبوظبي، بحضور سعادة محمد هلال المهيري مدير عام غرفة أبوظبي، مع الدكتور رون مالكا مدير عام وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية، سبل تنمية علاقات التعاون الاقتصادي المشترك بين أبوظبي وإسرائيل، والارتقاء بآليات التواصل والتنسيق بين مجتمعي الأعمال إلى مراحل متقدمة تلبي تطلعات قيادتي البلدين الصديقين، وقد جاء ذلك خلال زيارة مدير عام وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية لمقر الغرفة، برفقة سعادة أمير حايك السفير الإسرائيلي لدى الدولة والوفد الدبلوماسي المرافق لهما. كما تناول الاجتماع الدور الرئيس الذي تقوم به غرفة أبوظبي في دعم القطاع الخاص وتشجيع مجتمع الأعمال للمضي قُدماً نحو إقامة روابط تجارية أوسع مع إسرائيل.

في بداية اللقاء، عبرّ موسليام عن سروره بزيارة الوفد الإسرائيلي التي من شأنها أن تُسهم في تحفيز الشراكات الفاعلة بين أبوظبي وإسرائيل، والدفع بأوجه التعاون المختلفة في العديد من المجالات ذات الاهتمام المتبادل، لا سيّما الصناعات التقنية، وريادة الأعمال والتكنولوجيا المتقدمة. ولفت النائب الثاني لرئيس مجلس إدارة غرفة أبوظبي؛ إلى توافر العديد من الفرص والممكنات المشتركة التي من شأنها الارتقاء بمجالات الشراكة التجارية وتعزيزها في القطاعات الاستراتيجية ذات الأهمية، مشيراً إلى بيئة الأعمال المحفّزة في إمارة أبوظبي، ما يجعلها مقصداً عالمياً للتجارة والاستثمار وتأسيس الأعمال، وهو الأمر الذي يتيح المجال أمام الشركات والمستثمرين الإسرائيليين للاستفادة من المقومات كافة التي توفرها الإمارة على العديد من المستويات.

من جهته، ثمّن الدكتور رون مالكا حفاوة الاستقبال لدى زيارته الغرفة، مُبدياً أمله بتكثيف وتبادل الزيارات بين رواد الأعمال الإماراتيين ونظرائهم في إسرائيل، لافتاً إلى المزايا التي توفرها بلاده بهدف جذب الاستثمارات وتشجيع الابتكار في مختلف المجالات الاقتصادية.

كما لفت مدير عام وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية إلى المكانة المرموقة التي تحتلها دولة الإمارات على الخريطة الإقليمية والدولية، وما تمتلكه من قدرات وخبرات استثمارية رائدة لتوفير حاضنات أعمال، مشيداً بالدور الريادي لغرفة أبوظبي في دعم القطاع الخاص وتشجيع مجتمع الأعمال للمضي قُدماً نحو إقامة روابط تجارية أوسع، مؤكداً على أهمية التنسيق المشترك لتعريف شركات القطاع الخاص في البلدين بالفرص التجارية والاستثمارية التي يوفرها السوقان الإماراتي والإسرائيلي على حد سواء، والانفتاح على القطاعات التجارية المستدامة ذات الاهتمام المشترك.

إلى ذلك، أعرب سعادة أمير حايك عن رغبته بالتعاون مع غرفة أبوظبي في تنظيم فعاليات اقتصادية، في حين أشار سعادة محمد هلال المهيري، إلى استعداد الغرفة التام لتكثيف التعاون المتبادل وتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بما يخدم بيئة الأعمال والقطاع الخاص في أبوظبي وإسرائيل، وزيادة القدرة التنافسية للشركات في القطاع الخاص.

بحث أواصر التعاون الاقتصادي مع شمال مقدونيا

بحث سعادة عبدالله محمد المزروعي، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، سبل تعزيز وتنمية التعاون الاقتصادي بين قطاعي الأعمال في كل من إمارة أبوظبي وجمهورية مقدونيا الشمالية، وذلك مع معالي فاتمير بيتيكجي، نائب رئيس الوزراء المسؤول عن الشؤون الاقتصادية في شمال مقدونيا، خلال اللقاء الذي جمعهما على هامش مشاركتهما في فعاليات معرض إكسبو 2020 دبي، بحضور سعادة عبد القادر محمدي سفير شمال مقدونيا لدى الدولة، ومعالي ناصر نورديني وزير البيئة والتخطيط العمراني في شمال مقدونيا.

وناقش الطرفان إمكانية تنظيم ملتقى أعمال إماراتي – مقدوني في دولة الإمارات في المستقبل القريب، للتعريف بأبرز الفرص الاستثمارية المتاحة ودفع التعاون المشترك إلى مزيد من النمو والازدهار في العديد من المجالات الاقتصادية والتجارية، بما يعزز فرص التعاون الإيجابي والاستثمار المتبادل.

كما أشار المزروعي إلى توافر العديد من الإمكانات والفرص المشتركة التي من شأنها زيادة حجم التبادل التجاري البيني في العديد من القطاعات المختلفة، لا سيّما في قطاع الأمن الغذائي، الأمر الذي يسهم في الارتقاء بالعلاقات التجارية إلى مستويات تلبي تطلعات قيادتي البلدين الصديقين.

وأوضح المزروعي أيضاً، ماهية خدمات غرفة أبوظبي ومبادراتها والدور الذي تقوم به في الإسهام في تطوير وتنظيم الشؤون التجارية في إمارة أبوظبي، مؤكداً على استعداد الغرفة لتكثيف التعاون المتبادل بين روّاد الأعمال في أبوظبي ونظرائهم في شمال مقدونيا، وتنسيق العمل لتبادل الوفود التجارية والإسهام في بلورة رؤية مشتركة في مجال التنمية المستدامة وإرساء الشراكات الفاعلة لتحقيق المصالح المشتركة.

تعزيز الأعمال وفرص الاستثمار بين أبوظبي وكوبا

بحث سعادة عبدالله محمد المزروعي، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، مجالات تعزيز وتنمية التعاون الاقتصادي بين قطاعي الأعمال في كل من أبوظبي وكوبا، وذلك خلال اللقاء الذي جمعه وسعادة أنتونيو كاريكارت، رئيس غرفة التجارة بجمهورية كوبا، في إطار مشاركتها في فعاليات معرض إكسبو 2020 دبي.

وأكد سعادة المزروعي أن جمهورية كوبا تعد من أهم الدول الصديقة في منطقة الكاريبي وتمثل مركزاً حيوياً للاستثمار، مشيراً إلى أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين شهدت تطوراً ملحوظاً في المجالات التجارية والاستثمارية كافة، مشيراً إلى تطلع قطاع الأعمال في إمارة أبوظبي لاكتشاف مزايا التجارة والاستثمار في كوبا، فضلاً عن أهمية التنسيق بين غرفتي التجارة والصناعة في أبوظبي وكوبا للعمل المتكامل، وتنظيم فرص الزيارات ولقاءات الأعمال من أجل تطوير وتعزيز العلاقات والتعرف إلى الفرص الاستثمارية المجدية لدى كل من الجانبين.

كما تطرق سعادة المزروعي خلال اللقاء، إلى بيئة الأعمال في أبوظبي وما تتمتع به من ممكنات محفزة وجاذبة للاستثمارات الأجنبية، وقد شكلت مركزاً تجارياً مهماً لنمو الأعمال وممارستها في ظل التشريعات المرنة والبنية التحتية المتطورة، والمؤشرات العالمية لكفاءة الأعمال، ما يُسهم في إتاحة الفرص القوية للاستثمار الكوبي، مؤكداً على أن غرفة أبوظبي على أتم الاستعداد لتقديم التعاون الكامل من أجل دفع معدلات التجارة البينية والإسهام في توفير البيئة الملائمة لازدهار الأعمال، لا سيّما أن بيئتي الأعمال في أبوظبي وكوبا تركزان على قطاعات واعدة في الاقتصاد المستدام وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا والتنويع الاقتصادي والطاقة المتجددة.

من جهته، أعرب سعادة أنتونيو كاريكارت عن رغبته في بناء علاقات اقتصادية وتجارية وسياحية واستثمارية بين قطاع الأعمال في أبوظبي وكوبا، واصفاً دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام وجمهورية كوبا

بأن لديهما ممكنات اقتصادية شاملة، وتعدان بوابتين لمنطقتي الشرق الأوسط وآسيا وأميركا اللاتينية.

كما أشار سعادته إلى أن بلاده تُبدي اهتماماً بالغاً بتعزيز العلاقات المشتركة مع الدولة ودفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى مستويات متقدمة، مشيداً بالفرص القوية التي تتيحها دولة الإمارات العربية المتحدة في معرض إكسبو 2020 حيث يجتمع العالم تحت منصة واحدة وبشكل مباشر، الأمر الذي من شأنه إتاحة المجال أمام رجال الأعمال للاستفادة من الفرص الاستثمارية الواعدة التي يطرحها البلدان ودول العالم المشاركة، خاصة في القطاعات الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك.

القائم بالأعمال في سفارة أفغانستان لدى الدولة يزور غرفة أبوظبي

في إطار الجهود الحثيثة، اجتمع سعادة الدكتور علي بن حرمل الظاهري النائب الأول لرئيس مجلس إدارة غرفة أبوظبي، مع سعادة أحمد سير داودزى القائم بالأعمال بسفارة جمهورية أفغانستان، وذلك بحضور السيد عبدالله غرير القبيسي، نائب مدير عام غرفة أبوظبي، في المقر الرئيس للغرفة بأبوظبي، لبحث آفاق توسيع العلاقات الاقتصادية وإمكانية التعاون مع القطاع الخاص في أفغانستان، فيما يخص التعدين والصادرات الزراعية والحرف اليدوية التي تشتهر بها جمهورية أفغانستان على وجه التحديد، مستعرضاً جهود التنمية المستدامة التي تتخذها غرفة أبوظبي، لترسيخ تجربتها القائمة على المعرفة والتنوع الاقتصادي.

كما أكد سعادة بن حرمل خلال اللقاء، على العلاقات التجارية الطيبة التي تجمع بين بيئة الأعمال الإماراتية والأفغانية، مشيراً إلى إتاحة الفرص لأصحاب الأعمال الإماراتيين للقيام بشراكات واستثمارات ذات اهتمام مشترك.

وأوضح سعادته أيضاً، أن قطاعات الأعمال الإماراتية بشكل عام، تسعى على الدوام إلى استثمار التطور الإيجابي الكبير في العلاقات بين البلدين الذي ينعكس في عدد من الشراكات الاقتصادية القائمة، والتي تخدم المصالح المشتركة وتعود بالنفع والفائدة على البلدين وشعبيهما.

من ناحيته، أشار القائم بالأعمال بسفارة جمهورية أفغانستان، سعادة أحمد سير داودزى، إلى تطلع بلاده للتعاون مع غرفة أبوظبي لكونها

صوت القطاع الخاص في إمارة أبوظبي، ونظراً للخبرة التي تتمتع بها بيئة الأعمال المتميزة في أبوظبي في شتى المجالات، فضلاً عن بحث فرص التعاون في عدد آخر من المجالات ذات الأولوية لبلاده خلال الفترة المقبلة.

غرفة أبوظبي تناقش مستجدات التعاون التجاري مع سفير إندونيسيا

ناقش سعادة عبدالله محمد المزروعي رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، مع سعادة حسين باقيس سفير جمهورية إندونيسيا لدى دولة الإمارات العربية المتحدة، مستجدات التعاون الاقتصادي بين إمارة أبوظبي على وجه الخصوص وجمهورية إندونيسيا الصديقة، وقد جرى ذلك خلال اللقاء الذي جمعهما في مقر الغرفة الرئيس في العاصمة الإماراتية أبوظبي، بحضور كل من سعادة الدكتور علي بن حرمل الظاهري النائب الأول لرئيس مجلس الإدارة، وسعادة محمد هلال المهيري مدير عام غرفة أبوظبي.

في اللقاء، أكد المزروعي على متانة العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إندونيسيا، لا سيّما في الشأن الاقتصادي، مشيراً إلى أن إندونيسيا واحدة من بين 8 دول في العالم، تركز دولة الإمارات العربية المتحدة على تعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية معها بوصفها جزءاً من مبادراتها «مشاريع الخمسين»، وأن إندونيسيا تعد من الأسواق التجارية المتطورة في آسيا التي تسعى بشكل حثيث إلى تعزيز قدرتها للوصول إلى الأسواق الأوروبية والأفريقية، وذلك عبر الاستفادة من الفرص الجاذبة لبيئة الأعمال في إمارة أبوظبي، والاستفادة من المحفزات كافة التي توفرها للتجار والمستثمرين حول العالم.

كما شدد سعادة رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، على أهمية الارتقاء بمستوى العلاقات التجارية بين قطاع الأعمال لدى الجانبين، من خلال تنشيط الاستثمارات المشتركة، واستكشاف الفرص الواعدة لعقد شراكات اقتصادية تنموية تلبي طموحات قطاع الاعمال. ودعا إلى تشجيع توافد أصحاب الأعمال وممثلي مختلف القطاعات التجارية والصناعية لدى الطرفين لبحث المزيد من مجالات الاستثمار المتاحة وتنميتها، والتنسيق للزيارات التجارية بين الوفود، وفتح قنوات للتعاون المتبادل وجذب المستثمرين وإطلاعهم على مجالات الاستثمار المجدية.

من جهته، ثمّن سعادة حسين باقيس استعداد غرفة أبوظبي لتنسيق الأعمال ومد جسور التعاون التجاري، بين إندونيسيا وأبوظبي، موضحاً أن مناخ الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة عموماً وإمارة أبوظبي خاصة، جاذب للاستثمارات الأجنبية ويضم مقومات تشجع إقامة الشراكات والمشروعات التجارية والصناعات الكبرى ذات الاهتمام المشترك.

كما وجّه سعادة السفير الإندونيسي دعوة إلى مجتمع الأعمال في إمارة أبوظبي وإندونيسيا لتوسيع آفاق التعاون التجاري، وعقد المشروعات والاستفادة من الفرص الاستثمارية لدى الجانبين، ما من شأنه تحقيق المصالح العامة.